

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

الفساد وغباب الخطيئة

تعديلات مقترحة لقانون ضرائب
الدخل في إطار الملامح الأساسية
لمشروع القانون الجديد

دور التجارة الإلكترونية في

زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال



رأس المـال
المصدر والمـدھوع
١٣٢ مليون دولار أمريكي

رأس المـال
المـرخص يـه
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

نتائج البنك عن العام المالي ٢٠٠٣م

بيان بالنتائج المحققة			
معدل النمو	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	أولاً : المؤشرات الرئيسية :
%	مليون جم	مليون جم	• إجمالي أصول البنك
١٠,٧	١٣٦,٠٠	١٣٩,٤٦	• جملة ودائع العملاء
١٣,٧	١٠٩,٠٩	١٢٤,٠٥	• صافي أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استئزال المخصصات) ..
١٢,١	١١١,٥٦	١٢٥,٠٦	• حقوق الملكية
١٨,٤	٣٧٤	٤٤٢	• إيرادات النشاط عن العام
٢٨,٤	٥٩٥,٥	٧٦٤,٤	• تدعيم المخصصات خلال العام
٩٠,٨	٣١,٥	٦٠,١	• عائد الأوعية الادخارية
٥,٤	٤٦٥,١	٤٩٠,٤	• النفقات الجارية للعام
٧,٢	٨١,٦	٨٧,٥	• صافي أرباح العام
٦٣,٠٦	١٧,٣	١٣٦,٤	
%	%	%	ثانياً : النسب المالية :
٢,٨	٨٦,٦	٨٩,٠	• ودائع العملاء / إجمالي الميزانية
١,٤	٨٨,٥	٨٩,٧	• أرصدة التوظيف والاستثمار / إجمالي الميزانية
٥٥,٠	١,٤	٩,١	• العائد السنوى على العمليات (صافي الأرباح / إجمالي الأصول) ...
(٢,١)	٦,٥	٦,٢	• التكلفة السنوية للعمليات (النفقات الجارية / إجمالي الأصول) ..
(١٦,٨)	١٣,٧	١١,٤	• النفقات الجارية كنسبة من إيرادات النشاط

ويتيح البنك لعملائه مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المتميزة تؤدي بأحدث الوسائل ... تشمل :

- أوعية ادخارية متعددة المزايا ومتنوعة الأجل والخصائص تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .
- تمويل المشروعات فى شتى الأنشطة الاقتصادية من خلال أدوات التوظيف الإسلامية .
- خدمة الصارف الآلى التى تتيج التعامل مع البنك لمدة ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً فضلاً عن خدمة البنك الصوتى .
- إصدار بطاقة فيزا إلكترون .. كأول بطاقة دفع دولية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .. تستخدم فى المشتريات والسحب النقدى فى الداخل والخارج .
- نظام التعامل عبر الضروع حيث يمكن للعميل تنفيذ ما يرغب من تعاملات على حسابه من أى فرع داخل البلاد دون التقيد بفرع العميل ذاته ... بما يعنى أن الفرع الذى يتواجد به العميل هو فرعه حيثما كان .
- خدمات الصرف الأجنبى والتحويلات .
- كافة خدمات أمناء الاستثمار .

فروع البنك

فرع الجيزة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى
 فرع القاهرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة
 الفروع الأخرى : الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسسوط - سوهاج - الإسكندرية - دمهور - طنطا - بنها
 المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق .

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً
العدد ٤١٩ - مارس ٢٠٠٤ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاقل عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير

أ. د. كامل عمران

في هذا العدد

- كلمة العدد ١
- الفساد وغياب التخطيط ٢
- التوزيع الاحتمالي لمعدل التحصيل الدراسي ٤
- تعديلات مقترحة ٥
- « لقانون ضرائب الدخل في إطار الملامح الأساسية لمشروع القانون الجديد » ١٩
- دور التجارة الإلكترونية في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال ٢٥

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً			
سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينار
الأردن	١ دينار	الكويت	١٠٠٠ دينار
السعودية	١٠ ريال	دولة الخليج	١٠٠ درهم

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيهاً مصرية داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

BLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

١١ شارع ميرييت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون: ٥٧٤٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس: ٥٧٥٠٤١٩



الفساد وعقوباته الضخيمة

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاقل عبد الرحيم

رئيس مجلس الإدارة

انهيار في القيم الاجتماعية ومنها يصبح
الحلال حراماً والحرام حلالاً .

فالفساد ليس فساد الذمم فقط بل غياب
الأخلاق في وسط جو يشجع ويساعد على
انهيارها من إعلام فاسد لا يفرق بين الخطأ
والصواب والمسموح وغير المسموح وما
يتمشى مع طابعنا وما هو مخالف لديتنا
ودنيانا ... التطلع لما هو أعلى والتشبه بما
هو مباح لدى طبقات ظهرت حديثاً في
المجتمع وصور من الفساد إلا أخلاق في
الشاشات المرئية وما نراه في حياتنا اليومية
من خلل اجتماعي في كل شارع وكل حارة بل
في المدرسة والجامعة فالفساد والفوضى
وصلا لحد النخاع حتى أصبح علاجها يحتاج
لعمليات جراحية باترة لعناصر الفساد ممثلة
في رموز جالسة على كراسي السلطة
عشرات السنين ومن حولها بطانة من
الفاستدين والمفسدين عرف البعض منهم
طريق السجون ولكن للأسف يشاركون بعض
شرفاء مصر المتعثرون بفعل فاعل وهي
الدولة فاختلط الحابل بالنابل والصالح
بالباطل فلا بد من وضع حدود وضوابط لهذا

أصبحت السمة المميزة في السنوات
الأخيرة في أي عمل هو انتشار مراكز القوى
هنا وهناك ومنها ينشأ الفساد إما خوفاً من
سطوة البعض أو من المشاركة واقتسام
العائد الحرام أو سعياً وراء منصب أو أملاً
في البقاء على كرسي السلطة يحكم ويتحكم
فيما أعطاه الله من سلطان ... هذه هي
مقومات الفساد .

ثم نتحدث أخيراً عن غسيل الأموال وتسارع
الحكومة في فرض القوانين والأحكام
والقرارات من أجل ضمان نظافة حركة
الأموال ومجارية ظاهرة غسيل الأموال .

وكلا الظاهرتين الفساد وغسيل الأموال
متلازمتان والظاهرة الأولى هي التي تؤدي
إلى ظهور الثانية فأموال الفساد من رشوة
وشراء الذمم ومخالفة الضمير ومخالفة
القانون والأداب العامة وكل ما يحمل اسم
مخالفة أو خروج عن القواعد العامة التي
تحكم المجتمع وهي من صفات الدولة وإلا
أصبح يحكمنا قانون الغابة .

ظاهرة الفساد وهي نتاج طبيعي للخلل
الاقتصادي في الدولة وما يتبع ذلك من

تصدر في يوم وليلة بلا دراسة وتقييم للتوابع ... خلل في البنيان الاقتصادي ... حياة سياسية من أحزاب هولامية لا وجود لها في حياة الناس - عزوف ٩٩ ٪ من شعب مصر في المشاركة في الحياة السياسية ... كل هذه الظواهر تدل على رفض الشارع المصري لكل ما يحدث من حوله ... رفض لحرية جاءت على حساب الأخلاق وفساد الذمم .

إن البيت في حاجة إلى إعادة ترتيب من القمة إلى القاع وبشكل ملزم لا يخضع لأهواء البعض كما يحدث في طرح كثير من القوانين المنظمة لحياة الشعب والتي تؤجل عام بعد عام مثل قانون اتحاد الشاغليين وقانون المنافسة والاحتكار والتعديلات للتشريع الضريبي وقانون التمويل العقاري وغيره من مشروعات القوانين القابعة داخل أدراج السلطة وقرارات وزارية بهدف الحد من استنزاف المال العام في أوجه إنفاق تدل على سفه بعض المسؤولين دون مبالين بعجز الموازنة العامة ويفرض مزيد من الضرائب على رجل الشارع الذي أصبح يعاني بعد قرارات يناير ٢٠٠٢ شظف العيش بل إلى حد التسول .

الأمر خطير والمسئولية موزعة ومتشعبة لا تخص سلطة بعينها ولكنها تحتاج لإعادة التخطيط والترتيب والتخلص من العناصر التي استشرت فساداً على مدار عشرات السنوات إننا لا نريد أن نقتل أنفسنا بأيدينا .

والله المعين والمستعان
على كل من طغى وخان

الانفلات الذي لا نعرف منتهاه والذي يحرص عليه الكثيرون المستفيدون من وراء خراب الدار والديار في سبيل السلطة والسلطان والكسب الحرام .

إن قانون الكسب الغير مشروع لم يطبق منذ صدوره على أى مسئول أو أحد من كبار السلطة إلا من يرون إذلاله لخروجه عن حدود الطاعة .

وكم حفظت قضايا رغم رائحة الفساد المنبعثة من ملفاتها - إن صفار المفسدين هم الذين نسمع ونقرأ عنهم فقط أما الكبار فهم في حماية الكبار فالفساد قد نال أركان وزارة الزراعة والإعلام والحكم المحلي وطال منذ زمن العمليات الانتخابية ووصل من خلالها تجار المخدرات والمتهريون من التجنيد ولصوص البنوك والمستغلون للمضوية من أجل السرقة والحصانة وكل يوم منذ قيام الثورة وتكشف الأيام عن رموز بدأت من فراغ وانتقلت لتحتل كراسى النصف في المائة التي كانت مخصصة قبل الثورة للإقطاع مع الفارق في الخلق والأخلاق .

إن الانفلات الاقتصادي والاجتماعي لا بد له من عودة ومن تدخل الدولة لإعادة الحياة إلى مسارها الطبيعي بدون مفاجآت تؤدي إلى الخلل في جميع الأركان .

استيراد مفتوح بدون ترشيد - مشروعات صناعية تدمر من خلال البنوك وصناعات عشوائية - بدون خريطة وبدون تنويع وتوزيع - قرارات دولة قابلة للتعديل كل يوم - وقوانين

التوزيع الاحتمالي لمعدل التحصيل الدراسي

إعداد

د / سميح أحمد محمود إبراهيم

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص البحث :

يتناول البحث دراسة بناء دالة رياضية لمعدل التحصيل الدراسي بشروط معينة - ويتطرق البحث إلى اشتقاق التوزيع الاحتمالي لهذه الدالة - ويناقش البحث إيجاد معالم التوزيع بهدف التوصل إلى الحجم المناسب للكثافة المطلوبة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يناقش البحث التوزيع الاحتمالي لأعضاء هيئة التدريس .

ومن ناحية **ثالثة** يدرس البحث التوزيع الاحتمالي لوقت المحاضرة أو الحصة بهدف تحديد الوقت المناسب للمحاضرة أو الحصة بالجامعة أو المدرسة .

ومن ناحية **رابعة** يتطرق البحث إلى دراسة التوزيعات الاحتمالية لمستوى التدريس ومستوى الامتحان .

ومن ناحية **خامسة** يناقش البحث العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسي ومعدل درجات الامتحان .

ومن ناحية **سادسة** يتطرق البحث إلى دراسة العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسي وعدد أعضاء هيئة التدريس .

ومن ناحية **سابعة** يناقش البحث العلاقة الرياضية بين أعضاء هيئة التدريس ومعدل درجات الامتحان .

ومن ناحية **ثامنة** يناقش البحث التوزيع اللوغاريتمي لمعدل التحصيل الدراسي .

ومن ناحية **تاسعة** يناقش البحث التوزيع اللوغاريتمي الصحيح لمعدل التحصيل الدراسي .

ومن ناحية **عاشرة** يناقش البحث التوزيع الاحتمالي لمعدل الأداء في العملية التعليمية (تلك عشرة كاملة) والله ولي التوفيق .

التوزيع الاحتمالي لمعدل التحصيل الدراسي :-

مقدمة :-

من المعلوم أن معدل التحصيل الدراسي يتوقف على عدة عوامل من أهمها حجم الكثافة

وفى ضوء ما سبق فإن :

$$\frac{د ص}{د س} = \frac{١}{س}$$

$$١ \geq س \geq ب .$$

وحيث إن $\frac{د ص}{د س}$ دالة فى س فإن :

$$\frac{د ص}{د س} = د (س)$$

(١)

$$\frac{١}{س} = د (س)$$

$$١ \geq س \geq ب .$$

ويمكن جعل الدالة د (س) كثافة احتمال تحت الشرط التالى :

$$\int_{ب}^{١} د (س) د س = ١$$

حيث ك ثابت .

$$\int_{ب}^{١} د (س) د س = ١$$

$$ك [لوس] = ١$$

$$ك [لوب - لوأ] = ١$$

$$\frac{١}{[لوب - لوأ]} = ك .$$

$$\frac{١}{[لوب - لوأ] س} = د (س)$$

$$١ \geq س \geq ب .$$

الطلابية - وعلى هذا الأساس يكون من المناسب دراسة بناء دالة رياضية لمعدل التحصيل الدراسى - وبالتالي دراسة التوزيع الاحتمالى لهذه الدالة وإيجاد توقع هذا التوزيع بهدف تحديد الحجم المناسب للكثافة الطلابية .

التوزيع الاحتمالى :-

تقوم هذه الدراسة على افتراض ثبات جميع العوامل التى يعتمد عليها معدل التحصيل الدراسى عدا حجم الكثافة الطلابية - وبعبارة أخرى يناقش البحث العلاقة بين معدل التحصيل الدراسى وحجم الكثافة الطلابية - وغنى عن البيان أن معدل التحصيل الدراسى يتناسب عكسياً مع حجم الكثافة الطلابية - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتراوح حجم الكثافة الطلابية بين حد أدنى وليكن (أ) وحد أعلى لهذه الكثافة وليكن (ب) من الطلاب - وبديهي إمكانية تحديد قيمتى أ ، ب فى ضوء الحدين الأدنى والأعلى للكثافة الطلابية فى السنوات السابقة بالوحدة التعليمية محل الدراسة سواء كانت المدرسة أو الجامعة .

وفرض أن :

(١) ص = مقدار التحصيل الدراسى فى وحدة

الزمن (الحصة أو المحاضرة) العلمية .

(٢) س = حجم الكثافة الطلابية بالفصل أو قاعة المحاضرات .

(٣) س تتراوح بين أ ، ب

(٤) $\frac{د ص}{د س} =$ معدل التحصيل الدراسى .

ويمكن إيجاد توقع الكثافة الطلابية على النحو التالي :-

$$ت (س) = \sum_{i=1}^p س د (س) د س$$

$$= \sum_{i=1}^p \frac{1}{(لوب - لوا)} س \cdot \frac{1}{س} د س$$

$$= \sum_{i=1}^p \frac{1}{(لوب - لوا)} د س$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوا)} [س]$$

$$= \frac{(ب - ا)}{(لوب - لوا)}$$

$$(٢) \quad \frac{(ب - ا)}{(لوب - لوا)} = ت (س)$$

وفي ضوء الصيغة (٢) فإنه يمكن تحديد الحجم المناسب للكثافة الطلابية بدلالة قيمتي $ا$ ، $ب$ وهما عبارة عن الحدين الأدنى والأعلى لحجم الكثافة الطلابية اللذين يمكن تقديرهما كمتوسط لكل من الحدود الدنيا والعليا لحجم الكثافة الطلابية في السنوات الدراسية السابقة .

وعلى هذا الأساس فإن توقع (س) يعطى الحجم المناسب للكثافة الطلابية الذي يجعل معدل التحصيل الدراسي أكبر ما يمكن - وبعبارة

أخرى فإن (س) عبارة عن الحجم الأمثل للكثافة الطلابية الذي يجعل معدل التحصيل الدراسي نهاية عظمى .

وجدير بالذكر في هذا المجال توصل الباحث إلى استنباط دالة كثافة احتمال الكثافة الطلابية وهي دراسة تعتبر جديدة وغير مسبوقة وذات جدوى في النواحي العملية والتطبيقية - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تطرقت هذه الدراسة إلى إيجاد العدد المتوقع لكثافة الطلاب الذي يحتل أهمية كبرى في مجال اقتصاديات التعليم بهدف رفع جودة التعليم .

دراسة تطبيقية على بيانات مقترحة :-

إذا فرضنا أن :-

١ - متوسط الحجم الأدنى للكثافة الطلابية في السنوات الدراسية السابقة .
(أ) = ١٠٠ طالب .

٢ - متوسط الحجم الأعلى للكثافة الطلابية في السنوات الدراسية السابقة .
(ب) = ١٠٠٠ طالب .

فإن توقع الحجم الأمثل للكثافة الطلابية الذي يجعل معدل التحصيل الدراسي أكبر ما يمكن هو :

$$ت (س) = \frac{(ب - ا)}{(لوب - لوا)}$$

$$= \frac{١٠٠ - ١٠٠٠}{١٠٠ - ١٠٠٠}$$

$$= \frac{٩٠٠}{(٢ - ١)} = ٩٠٠ \text{ طالب}$$

حيث ث مقدار ثابت .

$$\theta = \frac{y^a}{y} \quad \begin{matrix} \text{ك ب} \\ \text{ك ا} \end{matrix}$$

$$\theta = [\text{لوى}] = \frac{y^a}{y}$$

$$\theta = \frac{1}{[\text{لوك ب - لوك ا}]}$$

$$\therefore \text{د (ى)} = \frac{1}{[\text{لوك ب - لوك ا}] \text{ ى}}$$

$$\text{ك ا} \geq \text{ى} \geq \text{ك ب} .$$

ويمكن تحديد قيمة الثابت (ك) فى ضوء النسبة

بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (المدرسة)

فى السنوات السابقة .

$$\therefore \text{ت (ى)} = \int \text{ى د (ى) ى}^a \quad \begin{matrix} \text{ك ب} \\ \text{ك ا} \end{matrix}$$

$$= \int \frac{y^a}{[\text{لوك ب - لوك ا}]} \quad \begin{matrix} \text{ك ب} \\ \text{ك ا} \end{matrix}$$

$$= \frac{(\text{ك ب - ك ا})}{[\text{لوك ب - لوك ا}]}$$

$$\therefore \text{ت (ى)} = \frac{(\text{ك ب - ك ا})}{[\text{لوك ب - لوك ا}]} \quad (3)$$

يفرض أن ك = 0,1 فى الدراسة التطبيقية

السابقة على بيانات مقترحة فإن :

ومن الواضح فى ضوء بيانات هذه الحالة التطبيقية تم تحديد الحجم الأمثل للكثافة الطلابية الذى يجعل معدل التحصيل الدراسى نهاية عظمى - وبعبارة أخرى فإن هذا الحجم الأمثل يؤدى إلى رفع مستوى جودة العملية التعليمية - وتكون هذه الدراسة التطبيقية أجدى وأنتفع إذا تم تطبيقها على بيانات فعلية .

التوزيع الاحتمالى لعدد أعضاء هيئة التدريس :-

يفرض أن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (المدرسة) قيد البحث يساوى (ى) وعدد الطلاب بهذه الجامعة (المدرسة) يساوى س من الطلاب - ومن المعلوم أن عدد أعضاء هيئة التدريس يتناسب طردياً مع كل من عدد الطلاب ومعدل التحصيل الدراسى .

$$\therefore \text{ى} = \text{ك س} \quad \text{حيث ك مقدار ثابت}$$

$$\therefore \frac{y^a}{s^a} = \text{ك}$$

$$\therefore \frac{1}{\text{ك}} = \frac{s^a}{y^a}$$

$$\therefore \text{د (ى)} = \text{د (س)} \cdot \frac{s^a}{y^a}$$

$$= \frac{1}{\text{ك}} = \frac{1}{\text{س} [\text{لوب - لوا}]}$$

$$= \frac{1}{[\text{لوب - لوا}] \text{ ى}}$$

وتكون الدالة د(ى) كثافة احتمال تحت الشرط

التالى :

$$\theta = \int \text{د (ى) ى}^a \quad \begin{matrix} \text{ك ب} \\ \text{ك ا} \end{matrix}$$

$$ت (ي) = \frac{(100 \times 0,1 - 1000 \times 0,1)}{[100 \times 0,1 - 1000 \times 0,1]}$$

$$= \frac{(1 - 10)}{[10 - 100]}$$

$$= \frac{1}{[0 - 1]}$$

= تسعة أعضاء هيئة تدريس .

وتعتبر دراسة التوزيع الاحتمالي لعدد أعضاء هيئة التدريس بالوحدة التعليمية (المدرسة أو الكلية أو الجامعة) من الأهمية بمكان حيث إنه باستخدام هذا التوزيع يتم إيجاد توقعه بهدف تحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء هيئة التدريس - وتتضح أهمية هذه الدراسة إذا علمنا أن بعض الكليات الجامعية حالياً وخاصة كليات الزراعة تعاني من إحجام الطلبة عن الالتحاق بها .

التوزيع الاحتمالي لوقت المحاضرة (الحصّة) :-

بفرض أن معدل التحصيل الدراسي يتناسب طردياً مع وقت المحاضرة (الحصّة) عندما يتراوح وقتها بين (ج) ، (د) من وحدات الزمن وهو الساعة ويتناسب عكسياً مع وقت المحاضرة (الحصّة) عندما يتراوح وقتها بين (د) ، (م) من وحدات الزمن وهو الساعة .
وبفرض أن (ن) ترمز لوقت المحاضرة (الحصّة) فإن :

$$(1) \quad \frac{1}{س} = ن \quad ج \geq ن \geq د$$

$$(2) \quad ن = س \quad د \geq ن \geq م$$

وفى الحالة الأولى يتضح أن :

$$\therefore \frac{ن}{س} = \frac{ن}{س}$$

$$\therefore \frac{1}{لوس} = \frac{س}{ن}$$

$$د (ن) = د (س) \cdot \frac{س}{ن}$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوا) س} \cdot \frac{1}{لوس}$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوا) س لوس}$$

$$د (ن) = \frac{ن}{(لوب - لوا) لوس} = \frac{ن}{ن}$$

$$ج \geq ن \geq د$$

وفى الحالة الثانية يتضح أن :

$$1 = \frac{ن}{س}$$

$$\therefore 1 = \frac{س}{ن}$$

$$\therefore د (ن) = د (س) \cdot \frac{س}{ن}$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوا) س}$$

$$\therefore د (ن) = \frac{1}{(لوب - لوا) ن}$$

$$د \geq ن \geq م$$

وتعطى هذه المعادلة مقدار الوقت المناسب لزمن المحاضرة أو الحصة بالجامعة أو المدرسة .

وتتضح أهمية هذه الدراسة بسبب الجدل الذى يثار حالياً بين بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حول إمكانية ضم بعض المحاضرات إلى بعضها من عدمه - ويكون القول الفصل فى هذه الحالة للدراسات العلمية التى تحدد الوقت المناسب لزمن أو وقت المحاضرة على أساس علمى - وفى الحقيقة فإن هذه الدراسات العلمية تقع على عاتق علم الإحصاء التربوى - وتكون هذه الدراسات مجدية ومفيدة فى ضوء البيانات الفعلية .

التوزيع الاحتمالى لمستوى التدريس :-

من المعلوم أن مستوى التدريس يتناسب طردياً مع مستوى درجات الامتحان - فإذا افترضنا أن مستوى التدريس ص ومستوى درجات الامتحان س - ومن المعلوم أيضاً أن التوزيع الاحتمالى لمستوى درجات الامتحان د (س) يتبع التوزيع المعتاد (الطبيعي) .

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$-\infty \leq x \leq \infty$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

ص = لك س

حيث ك مقدار ثابت

وتكون الدالة د(ن) كثافة احتمال تحت الشرط التالى :

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

$$f(x) = \frac{1}{\sigma \sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(x-\mu)^2}{2\sigma^2}}$$

ويوضع ك = ١ فإن :

$$د (ص) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2\sigma^2}(\frac{\mu - \sigma}{\sigma})^2}$$

$$-\infty \leq \sigma \leq \infty$$

وغنى عن البيان إفادة التوزيع الاحتمالى لمستوى التدريس حيث إن خواص هذا التوزيع ومعالمه تفيد فى توصيف جانب كبير من العملية التعليمية الأمر الذى يساهم مساهمة فعالة فى جودة التعليم .

التوزيع الاحتمالى لمستوى الامتحان :

من المعلوم أن مستوى الامتحان يتناسب عكسياً مع مستوى درجات الامتحان - فإذا فرضنا أن مستوى الامتحان (ع) ومستوى درجات الامتحان (س) فإن :

$$ع = \frac{ك}{س} \quad \text{حيث ك مقدار ثابت .}$$

$$\frac{ك}{س} = ع \quad \Rightarrow \quad \frac{ك}{س} = ع$$

$$\frac{ك}{س} = ع \quad \Rightarrow \quad \frac{ك}{س} = ع$$

$$د (ع) = د (س) \cdot \frac{ك}{س}$$

$$د (ع) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2\sigma^2}(\frac{\mu - ع}{\sigma})^2}$$

وتكون د (ع) كثافة احتمال بالشروط التالية :

$$\therefore \frac{ع}{س} = ك$$

$$\therefore \frac{ع}{س} = \frac{1}{ك}$$

$$\therefore د (ص) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2\sigma^2}(\frac{\mu - \frac{1}{ك}}{\sigma})^2}$$

وتكون الدالة د (ص) كثافة احتمال بالشروط التالية :-

$$\int_{-\infty}^{\infty} د (ص) = 1$$

ويوضع

$$ي = -\frac{1}{2} \left(\frac{\mu - \frac{1}{ك}}{\sigma} \right)^2$$

$$\frac{ك}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-\frac{1}{2} \left(\frac{\mu - \frac{1}{ك}}{\sigma} \right)^2} dy = 1$$

$$\therefore \frac{ك}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} = 1$$

$$\therefore د (ص) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\frac{1}{2\sigma^2}(\frac{\mu - \frac{1}{ك}}{\sigma})^2}$$

$$-\infty \leq \sigma \leq \infty$$

$$\therefore \text{د. (ع)} = \frac{\sqrt[2]{\frac{\text{ك}}{\sigma}}}{\sqrt[2]{\sigma}} - \frac{1}{\sqrt[2]{\sigma}} \left(\frac{\text{ك} - \mu}{\sigma} \right)^2$$

$$\frac{1}{\sqrt[2]{\sigma}} \text{ ع.}$$

$$\infty \geq \text{ع} \geq 0$$

وفى هذا المجال فإنه يمكن القول إن مستوى الامتحان من المشاكل الكبرى التى تواجه العملية التعليمية من ناحيتى مدى سهولة الامتحان ومدى صعوبته - فإذا كان الامتحان سهلاً اتهم المسؤولون وأضع الامتحان بتساهله - وإذا كان الامتحان صعباً وضع الممتحن من قبل الطلاب فى مكان لا يحسد عليه - وبالتالي فإنه يجب تحديد المستوى الملائم للامتحان - ويتأتى ذلك بتحديد التوزيع الاحتمالى لمستوى الامتحان ودراسة خواصه ومعالمه .

العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسى ومعدل درجات الامتحان
بفرض أن كلا من س ، ص ترمزان إلى معدلى التحصيل الدراسى ودرجات الامتحان على الترتيب فإنه من المعلوم أن :

$$\frac{1}{\text{د (ص)}} = \frac{1}{\text{(لوب - لوأ) س}}$$

$$1 \geq \text{س} \geq \text{ب}$$

$$\text{ث} \int_0^{\infty} \text{ع} - \frac{1}{\sqrt[2]{\sigma}} \left(\frac{\text{ك} - \mu}{\sigma} \right)^2 \text{ع}^2 = 1$$

حيث ث مقدار ثابت .

$$\text{بوضع } \text{ع} = \frac{\text{ك} - \mu}{\sigma}$$

$$\therefore \text{ع} = \frac{\text{ك}}{(\mu + \sigma \text{ع})}$$

$$\text{ع}^2 = \frac{\text{ك} - \sigma \text{ع}}{(\mu + \sigma \text{ع})^2}$$

ويكون التكامل على النحو التالى :

$$\text{ث} \int_0^{\infty} \frac{\sigma}{\text{ك}} \text{ع}^2 - \frac{\sigma}{\text{ك}} \text{ع} = 1$$

$$\text{وبوضع ص} = \frac{\sigma}{\text{ك}} \text{ع} \therefore \text{ع} = \sqrt[2]{\frac{\text{ص}}{\sigma}}$$

$$\text{ع}^2 = \frac{\text{ص}}{\sigma \sqrt[2]{\text{ص}}}$$

ويكون التكامل على النحو التالى :

$$\text{ث} \int_0^{\infty} \frac{\sigma}{\sqrt[2]{\text{ص}}} - \frac{1}{\sqrt[2]{\sigma}} \text{ص} = 1 = \text{ص}$$

$$\text{ث} \left(\frac{1}{\sqrt[2]{\sigma}} \right) \sqrt[2]{\text{ص}} = 1$$

$$\therefore \text{ث} \frac{\sqrt[2]{\sigma \text{ص}}}{\sqrt[2]{\text{ص}}} = 1$$

$$\therefore \text{ث} = \frac{\sqrt[2]{\sigma \text{ك}}}{\sqrt[2]{\sigma}}$$

$$\text{لوس} = \text{ث} \cdot \frac{[\sqrt{\text{لوع}}]}{[\sqrt{\text{لوع}}]}$$

$$\text{لوس} = \text{ث} \cdot \text{لو} [\sqrt{\text{لوع}}]$$

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول إنه إذا كانت س ترمز لمتغير معدل التحصيل الدراسي وتُرمز ص لمتغير مستوى درجات الامتحان فإن س، ص يرتبطان بالعلاقة الرياضية التالية :

$$\text{س} = [\sqrt{\text{لو ص}}] \cdot \text{ث}$$

حيث ث مقدار ثابت .

وتوضح هذه المعادلة العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسي ومستوى درجات الامتحان - وتتجلى أهمية هذه المعادلة الرياضية في أنها تعطي معدل التحصيل الدراسي بمعلومية مستوى درجات الامتحان - وجدير بالإشارة أن هذه الدراسة جديدة وغير مسبقة وتدخل في مجال الإحصاء التربوي .

العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسي وعدد أعضاء هيئة التدريس
إذا كانت س تمثل معدل التحصيل الدراسي ، ص تمثل عدد أعضاء هيئة التدريس بالوحدة التعليمية محل البحث (الجامعة أو المدرسة) فإن :

$$\text{د (س)} = \frac{1}{(\text{لوب} - \text{لوا}) \text{س}}$$

$$1 \leq \text{س} \leq \text{ب}$$

$$\text{د (ص)} = \frac{1}{\sqrt{2\text{ص}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

$$-\infty \leq \text{ص} \leq \infty$$

$$\text{د (ص)} = \text{ع ص} = \text{د (س)} \cdot \text{ع س} .$$

$$\frac{\text{ع س}}{\text{ع ص}} = \frac{\text{د (ص)}}{\text{د (س)}}$$

$$\frac{(\text{لوب} - \text{لوا}) \text{س}}{\sqrt{2\text{ص}}} = \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

$$\frac{\text{ع س}}{\text{س}} = \frac{(\text{لوب} - \text{لوا})}{\sqrt{2\text{ص}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

وبأخذ تكامل الطرفين ينتج أن :

$$\text{ع س} = \text{ث} \cdot \left(\frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} \right) - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

حيث ث مقدار ثابت :

$$\text{لوس} = \text{ث} \cdot \left(\frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} \right) - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

وبوضع :

$$\text{ع س} = \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}} - \frac{1}{\sqrt{\frac{\mu - \text{ص}}{\sigma}}}$$

$$\text{ع ص} = \frac{\sigma}{\sqrt{2\text{ص}}} - \frac{\sigma}{\sqrt{2\text{ص}}}$$

$$\text{لوس} = \text{ث} \cdot \left(\frac{\sigma}{\sqrt{2\text{ص}}} - \frac{\sigma}{\sqrt{2\text{ص}}} \right) - \frac{\sigma}{\sqrt{2\text{ص}}}$$

بوضع : ع = لوع

إذا كانت σ ترمز لعدد أعضاء هيئة التدريس فإن :

$$d(\sigma) = \frac{1}{(\sigma \text{ ب} - \sigma \text{ أ})}$$

$$\sigma \text{ أ} \geq \sigma \text{ ب}$$

وإذا كانت σ ترمز لمعدل درجات الامتحان فإن :

$$d(\sigma) = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}} = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}}$$

$$\infty \geq \sigma \geq \infty$$

$$\sigma \text{ ب} = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}} = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}}$$

$$\sigma \text{ ب} = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}} = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}}$$

$$\sigma = \frac{1}{\frac{1}{\sigma} - \frac{1}{\sigma}}$$

وتعطي هذه المعادلة العلاقة الرياضية بين عدد أعضاء هيئة التدريس ومعدل درجات الامتحان في الوحدة التعليمية - وتوضح هذه المعادلة مدى طبيعة هذه العلاقة الرياضية - وتعطي معرفة طبيعة هذه العلاقة بإيجاد الشكل البياني لها .

التوزيع الاحتمالي اللوغاريتمي لمعدل التحصيل الدراسي :

$$d(\sigma) = \frac{1}{(\sigma \text{ ب} - \sigma \text{ أ})}$$

$$\sigma \text{ أ} \geq \sigma \text{ ب}$$

$$d(\sigma) = \frac{1}{(\sigma \text{ ب} - \sigma \text{ أ})}$$

$$\frac{d(\sigma)}{d(\sigma)} = \frac{1}{1}$$

$$d(\sigma) = \frac{1}{(\sigma \text{ ب} - \sigma \text{ أ})}$$

$$d(\sigma) = \frac{1}{(\sigma \text{ ب} - \sigma \text{ أ})}$$

$$\frac{d(\sigma)}{d(\sigma)} = \frac{1}{1}$$

حيث θ مقدار ثابت .

لو $\sigma = \theta$ لو σ

$$\sigma = \theta$$

وجدير بالذكر في هذا الصدد إمكانية إيجاد معدل التحصيل الدراسي بدلالة عدد أعضاء هيئة التدريس في الوحدة التعليمية موضع الدراسة - وتوضح أهمية هذه الدراسة إذا علمنا مدى صعوبة قياس معدل التحصيل الدراسي - وتتغلب هذه العلاقة الرياضية بين هذين المتغيرين على هذه الصعوبة .

العلاقة الرياضية بين أعضاء هيئة التدريس ومعدل درجات الامتحان :

من المعلوم أن دالة كثافة احتمال معدل
التحصيل الدراسي هي :

$$d(s) = \frac{1}{(لوب - لوأ) ص}$$

$$أ \geq ص \geq ب$$

وأسوة بالتوزيع اللوغاريتمي الطبيعي فإنه يمكن
إيجاد التوزيع اللوغاريتمي لمعدل التحصيل
الدراسي بإيجاد التوزيع الاحتمالي للمتغير ص
الذي يرتبط بالمتغير س بالعلاقة الرياضية
التالية :

$$س = لوص$$

$$\therefore \frac{1}{ص} = \frac{1}{لوص} \cdot d(s)$$

$$\therefore d(ص) = d(s) \cdot \frac{1}{لوص}$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوأ) ص} \cdot \frac{1}{لوص}$$

$$= \frac{1}{(لوب - لوأ) ص لوص}$$

وتكون هذه الدالة كثافة احتمال تحت الشرط

التالي :

$$ث = \frac{1}{ص لوص} \cdot \frac{1}{لوص}$$

حيث ث مقدار ثابت

$$\therefore ث = \frac{1}{لوص} \cdot \frac{1}{لوص}$$

$$\therefore ث = \frac{1}{(لوب - لوأ) ص}$$

$$ث = \frac{1}{(لوب - لوأ) ص}$$

$$\therefore ث = \frac{1}{(لوب - لوأ) ص}$$

$$\therefore ث = \frac{1}{(لوب - لوأ) ص}$$

ولقد تناول البحث هذه الدراسة عن التوزيع
اللوغاريتمي لمعدل التحصيل الدراسي أسوة
بالتوزيع اللوغاريتمي الطبيعي - وتوضح أهمية
هذا التوزيع الاحتمالي بمعرفة خواصه ومعالجه
وشكله البياني - وتفيد هذه الدراسة كثيراً في
النواحي العملية والتطبيقية .

التوزيع اللوغاريتمي الصحيح لمعدل

التحصيل الدراسي

من المعلوم أنه إذا كان المتغير س يتبع التوزيع
الطبيعي فإنه يمكن إيجاد التوزيع اللوغاريتمي
الطبيعي للمتغير ص الذي يرتبط بالمتغير س
بالعلاقة الرياضية (س = لوص) .
وقد اتبعنا هذا النهج في إيجاد التوزيع
اللوغاريتمي لمعدل التحصيل الدراسي كما سبق
البيان .

ولكن يلاحظ أن هذه العلاقة بين س ، ص
خاطئة وصحتها العلاقة الرياضية التالية :

$$ص = لوص$$

وباتباع هذه العلاقة الرياضية الجديدة بين س ،

وهي دالة التوزيع المنتظم .

وغنى عن البيان في هذا المجال أن الباحث قد أثبت وجود خطأ في بناء التوزيع الاحتمالي اللوغاريتمي الطبيعي في علم الإحصاء - ولم ينتبه الإحصائيون على مستوى العالم لهذا الخطأ - وقد اشتق الباحث صيغة جديدة لهذا التوزيع تسمى التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي الصحيح - وأسوة بهذا التوزيع الجديد فلقد اشتق الباحث في هذا المجال التوزيع اللوغاريتمي الصحيح لمعدل التحصيل الدراسي - وتقيد هذه الدراسة أيضاً في النواحي العملية والتطبيقية .

التوزيع الاحتمالي لمعدل الأداء في العملية التعليمية

من المعلوم أن معدل الأداء في العملية التعليمية يتوقف على العديد من العوامل مثل مستوى التحصيل الدراسي ومستوى التدريس والوقت الأمثل لزمن المحاضرة (الحصة) في الجامعة أو المدرسة وغيرها - ويعتبر مستوى درجات الامتحان مرآة صادقة في التعبير عن معدل الأداء في العملية التعليمية - ويدل ارتفاع مستوى درجات الامتحان على ارتفاع معدل الأداء في العملية التعليمية - ويدل انخفاض مستوى درجات الامتحان على انخفاض معدل الأداء في العملية التعليمية - وسنفترض أن

ص يمكن إيجاد التوزيع اللوغاريتمي الصحيح لمعدل التحصيل الدراسي [د (ص)] على النحو التالي :

في هذه الحالة :

ص = لو س

$$\frac{1}{\text{ص}} = \frac{\text{ع ص}}{\text{ع س}}$$

$$\text{ع س} = \frac{\text{ع س}}{\text{ص}}$$

$$\text{د (ص)} = \text{د (س)} \cdot \frac{\text{ع س}}{\text{ع ص}}$$

$$= \frac{\text{س}}{[\text{لو (ب) - لو (أ)] س}}$$

$$\text{د (ص)} = \frac{1}{[\text{لو ب - لو أ }]}$$

وتكون الدالة د (ص) كثافة احتمال تحت الشرط التالي :

$$\int_1^{\text{ب}} \text{ع ص} = 1 \quad \text{حيث ث مقدار ثابت .}$$

$$\text{ث [ص]} = \frac{\text{ب}}{1} = 1 \quad \text{ث [ب - أ]} = 1$$

$$\therefore \text{ث} = \frac{1}{(\text{ب} - \text{أ})}$$

$$\therefore \text{د (ص)} = \frac{1}{(\text{ب} - \text{أ})} \quad \text{أ} \geq \text{ص} \geq \text{ب}$$

وتكون د (ص) كثافة احتمال بالشرط التالي :

$$1 = \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \left(\frac{\mu - \frac{\mu - \sigma}{\sigma}}{\sigma} \right)^2 \left| \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \right| \quad \text{ث}$$

حيث ث مقدار ثابت .

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} = \text{ث} \cdot \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} = \text{د (ص)} \cdot \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \quad \text{د (ص)}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \geq 0$$

وهي كثافة احتمال معدل الأداء في العملية التعليمية .

وتعتبر هذه الدراسة دراسة هامة نظراً لأن الهدف النهائي في العملية التعليمية ينحصر في معدل الأداء في العملية التعليمية حيث إن معدل الأداء في العملية التعليمية وجودة التعليم وجهان لعملة واحدة - والله ولي التوفيق .

هندسة التعليم :

في الآونة الأخيرة انتشرت فكرة هندسة العلوم المختلفة مثل هندسة الإحصاء وهندسة الاقتصاد وهندسة الإدارة وهندسة السلوك الإنساني وغيرها وتهدف فكرة هندسة العلوم إلى الانتقال من

معدل الأداء في العملية التعليمية يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح بحيث يصل هذا المعدل قيمته الدنيا عندما يكون مستوى درجات الامتحان في نهاية الدنيا - ويصل هذا المعدل قيمته العظمى عندما يكون مستوى درجات الامتحان في نهايته العظمى - وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول بأن معدل الأداء في العملية التعليمية (ص) يرتبط بمستوى درجات الامتحان (س) بالعلاقة التالية :

$$\left| \frac{\mu - \frac{\mu - \sigma}{\sigma}}{\sigma} \right| = \text{ص}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} = \text{د (س)} \cdot \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \quad \text{د (س)}$$

$$\infty \geq \text{س} \geq -\infty$$

$$\text{د (ص)} = \text{د (س)} \times \frac{\mu - \frac{\mu - \sigma}{\sigma}}{\sigma}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} = \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \cdot \left(\frac{\mu - \frac{\mu - \sigma}{\sigma}}{\sigma} \right)^2 \left| \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \right| = \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} = \text{د (ص)} \cdot \frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \quad \text{د (ص)}$$

$$\frac{1}{\sqrt{2\pi} \sigma} \geq 0$$

$$\infty \geq \text{ص} \geq 0$$

إحصائية تتضمن العديد من الأسئلة التي تتعلق بالمشكلة محل الدراسة في مجال التعليم وتوزيعها على جميع أصحاب الرأي والخبرة في مجال التعليم بهدف استيفاء بياناتها وتحليلها لتوصيف الحلول المثلى لجوانب المشكلة محل الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بإمكانية استخدام علم هندسة التعليم في حل جميع مشاكل التعليم نظراً لاعتماده على الآراء الجماعية دون الآراء الفردية باستثمار علاقته بعلم الإحصاء ، وبعبارة أخرى فإن علم هندسة التعليم يمثل الطريق الأقوم لحل جميع المشاكل التي تواجه النظام التعليمي ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه يمكن استخدام علم هندسة التعليم في اشتقاق التوزيعات الاحتمالية لجميع المتغيرات التعليمية ودراسة معالم وخواص هذه التوزيعات بهدف التوصل للتوصيف الكامل للمتغيرات التعليمية قيد الدراسة ، وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول إن علم هندسة التعليم يمثل روسته العلاج لجميع مشاكل النظام التعليمي قيد الدراسة

والله ولي التوفيق

الوضع القائم لهذه العلوم إلى الوضع المستهدف . وانطلاقاً من ذلك يكون من المفيد التفكير في هندسة التعليم بهدف الانتقال من الوضع القائم للنظام التعليمي إلى الوضع المستهدف لهذا النظام .

ويواجه النظام التعليمي بمصرنا الخالدة العديد من المشاكل ، ويحتل التصدي لهذه المشاكل أهمية كبرى نظراً لارتباط النظام التعليمي بالنظام الاقتصادي .

وفي الحقيقة فإنه يمكن التغلب على جميع المشاكل التي تواجه النظام التعليمي بمصرنا الفالية برفع راية علم هندسة التعليم . ويمكن تعريف علم هندسة التعليم بأنه العلم الذي يبحث في الخطوات التي يجب اتباعها للانتقال بالنظام التعليمي من الوضع الحالي إلى الوضع الذي يجب أن يكون عليه هذا النظام ويرتبط علم هندسة التعليم بعلم الإحصاء ارتباطاً وثيقاً . وبعبارة أخرى فإن معامل الارتباط بين علم هندسة التعليم وعلم الإحصاء يساوي الواحد الصحيح ، وفي الحقيقة فإنه يمكن استخدام العلاقة بين علم هندسة التعليم وعلم الإحصاء في حل جميع مشاكل التعليم ، ويتأتى ذلك بتصميم استمارة

النتيجة:

يتناول البحث دراسة التوزيع الاحتمالى لمعدل التحصيل الدراسى - ويحدد توقع هذا التوزيع الحجم الأمثل للكثافة الطلابية الذى يجعل معدل التحصيل الدراسى نهاية عظمى - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يناقش البحث التوزيع الاحتمالى لأعضاء هيئة التدريس - ومن ناحية ثالثة يدرس البحث التوزيع الاحتمالى لوقت المحاضرة أو الحصة بهدف تحديد الوقت المناسب للمحاضرة أو الحصة بالجامعة أو المدرسة .

ومن ناحية رابعة يتطرق البحث إلى دراسة التوزيعات الاحتمالية لمستوى التدريس ومستوى الامتحان .
ومن ناحية خامسة يناقش البحث العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسى ومعدل درجات الامتحان .

ومن ناحية سادسة يتطرق البحث إلى دراسة العلاقة الرياضية بين معدل التحصيل الدراسى وعدد أعضاء هيئة التدريس .

ومن ناحية سابعة يناقش البحث العلاقة الرياضية بين أعضاء هيئة التدريس

ومعدل درجات الامتحان .

ومن ناحية ثامنة يناقش البحث التوزيع اللوغاريتمى لمعدل التحصيل الدراسى .
ومن ناحية تاسعة يناقش البحث التوزيع اللوغاريتمى الصحيح لمعدل التحصيل الدراسى .

ومن ناحية عاشرة يناقش البحث التوزيع الاحتمالى لمعدل الأداء فى العملية التعليمية (تلك عشرة كاملة) وفى الحقيقة فإن تطبيق هذه الدراسة يؤدي إلى تطوير العملية التعليمية بالجامعة والمدرسة والله ولى التوفيق .

ويتناول البحث أهمية فكرة هندسة العلوم المختلفة ، ويتطرق البحث إلى تطبيق هذه الفكرة فى مجال التعليم بهدف بناء علم هندسة التعليم ، ويبين البحث العلاقة الوثيقة بين علم هندسة التعليم وعلم الإحصاء ويناقش البحث استثمار هذه العلاقة فى التوصل إلى حل جميع المشاكل التى تواجه النظام التعليمى ، ويدرس البحث أهمية اشتقاق التوزيعات الاحتمالية المختلفة للمتغيرات التربوية بهدف تحقيق البناء الكامل لعلم هندسة التعليم .
والله ولى التوفيق ،،،

تعديلات مقترحة

القانون ضرائب الدخل في إطار الملامح الأساسية لمشروع القانون الجديد

الدكتور / محمد عباس بدوي

أستاذ المحاسبة والضرائب

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

أن يحدد القانون الضريبي فواصلها وعدم الخلط بينها وهذه المراحل هي :-
المرحلة الأولى : قياس الدخل الخاضع للضريبة :
وفي هذه المرحلة يتم قياس الدخل الضريبي وذلك بمقابلة الإيرادات الخاضعة للضريبة بالتكاليف ذات العلاقة التأثيرية بهذه الإيرادات والتي تكون لازمة للحصول عليها ، ويتطلب هذا أن يحدد التشريع الضريبي نطاق كل من الإيرادات الخاضعة للضريبة والتكاليف الواجبة الخصم وأسس قياسها ، وذلك في باب مستقل.

المرحلة الثانية : ربط الضريبة :

وفي هذه المرحلة يتم تعيين المكلف بالضريبة والإعفاءات التي تمنح لاعتبارات شخصية ، ومن ثم تستبعد من الدخل الخاضع للضريبة توصلاً إلى وعائها الذي تحسب على أساسه الضريبة واجبة السداد بالسعر الذي يحدده القانون الضريبي ، ويتم عرض ذلك تشريعياً في باب مستقل .

بمناسبة إعلان الملامح الأساسية لمشروع قانون ضريبة الدخل الجديد تطلب الأمر من جميع المهتمين بالمجال الضريبي عرض وجهة نظرهم في تلك الملامح ، وذلك للمشاركة والإسهام مع المهتمين بأمر السياسة الضريبية بعرض الأفكار والآراء التي تكفل تحقيق الإصلاح الضريبي في مصر . ونناقش على نحو ما سيرد فيما يلي بعض الاقتراحات التي تستهدف تعديل أو استحداث عدد من مواد قانون ضرائب الدخل .

أولاً : تحديد مراحل التحاسب الضريبي تحديداً واضحاً :

ويقصد بعملية التحاسب الضريبي - بصفة عامة - التنظيم الفني للضريبة الذي يتناول كيفية قياس المادة الخاضعة للضريبة وربط وتحصيل الضريبة على نتيجة هذا القياس وتمر عملية التحاسب الضريبي بثلاث مراحل ينبغي

المادة الخامسة من ذات القانون يسرد مصادر الدخل وحددت نطاقها فى خمسة مصادر هى : إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، إيرادات النشاط التجارى والصناعى . المرتبات وما فى حكمها ، إيرادات المهن غير التجارية ، إيرادات الثروة العقارية .

ونرى أن السبب الذى أدى بالمشرع المصرى إلى تحديد نطاق الدخل الخاضع للضريبة الموحدة على هذا النحو - لعله يرجع إلى اعتماده على نفس تقسيم المصادر الدخلية الذى كان سائداً فى ظل الضرائب النوعية قبل التحول إلى نظام الضريبة الموحدة .

كما نرى أن المشرع المصرى قد أخذ عند تحديده لنطاق الدخل الخاضع للضريبة الموحدة بنظرية الإثراء ، ومن ثم يكون قد حقق الهدف العام لنظام الضريبة الموحدة وإن كان ذلك فى صورة لا تتصف بالشمول الكامل لخروج بعض الأرباح عن هذا النطاق كشف عن بعضها ونعرض لما نقترحه بشأنها على النحو التالى :-

١ - الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرفات العقارية التى يقوم بها غير المتهنين .

فهذه الأرباح لا تدخل فى نطاق الدخل الخاضع للضريبة الموحدة ، وإن كانت تخضع للضريبة وفقاً لما تقتضى به المادة (٢٢) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بسعر مقطوع يحسب من قيمة التصرف إذا كان موضوع هذا التصرف عقارات مبنية أو أراضى داخل كردون المدينة .

وتتبدى أهمية الفصل تشريعياً بين المرحلتين السابقتين فى اختلاف مفهوم الدخل الخاضع للضريبة (الربح الضريبى) عن مفهوم وعاء الضريبة ، فإذا كان الأول يعنى الدخل الذى ينبغى أن يخضع للضريبة ، فإن الثانى يعنى ما يخضع فعلاً للضريبة ، بحيث يمكن القول بأنه قد لا يوجد وعاء للضريبة بالرغم من وجود ربح ضريبى وهى الحالة التى تستنفذ فيها الإعفاءات كل الربح الضريبى أو تزيد عنه ، وبطبيعة الحال سوف يترتب على هذا التحديد التأكيد على أن الخسائر المرحلة من الفترات السابقة يتم استبعادها من الربح الضريبى وليس من الوعاء .

المرحلة الثالثة : تحصيل الضريبة :

وهى المرحلة التى يتم فيها تحصيل دين الضريبة من المكلف بها فى الميعاد أو المواعيد ، وبأسلوب أو الأساليب التى يحددها القانون الضريبى ، وذلك فى باب مستقل .

ثانياً : شمولية الدخل الخاضع للضريبة الموحدة :

باستقراء المواد التى أوردها القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لتحديد نطاق سريان الضريبة الموحدة ووعائها ، نجد أن المشرع الضريبى نص كل من المادتين (١) ، (٢) من القانون يقضى بسريان الضريبة على مجموع صافى الدخل ، إلا أن أياً منهما لم يوضح مفهوماً لهذا الدخل ما يراه منه للتشريعات الضريبية المعاصرة ، كما اكتفت

السادس « فائض القيمة » السابق اقتراح إضافته ، وذلك لأنها تأخذ نفس طبيعة الأرباح الرأسمالية سالفة الذكر .

٣ - الأرباح الموزعة على المساهمين من الأفراد في شركات الأموال التي تعمل في مصر .

فهذه الأرباح لا تدخل في نطاق الدخل الخاضع للضريبة الموحدة . ولما كان ذلك يتنافى مع هدف التوحيد ، فإننا نقترح تعديل المادة (٦) من القانون رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٣ بحيث تقضى بسريان الضريبة على ما يحصل عليه المساهمون نتاجاً لأسهمهم في شركات الأموال وهو ما يتمشى من حيث المبدأ مع ما كان يجرى عليه العمل بالنسبة للضريبة العامة على الدخل قبل إلغائها .

٤ - الأرباح الرأسمالية التي تتحقق لنشاط المهن غير التجارية .

فهذه الأرباح لا تدخل ضمن الدخل الخاضع للضريبة الموحدة ، حيث لم يرد أى نص قانونى مماثل لنص المادة (٢٠) التي تقضى بدخول هذه الأرباح ضمن إيرادات النشاط التجارى والصناعى ، وفى رأينا أن الأرباح الرأسمالية التي يحققها من يزاولون المهن غير التجارية لا تختلف فى طبيعتها عن الأرباح الرأسمالية التي يحققها من يزاولون النشاط التجارى والصناعى من حيث إنها تتعلق بالتصرف فى أصول ترتبط بمنزولة المهنة وكانت السبب فى تحقيق إيراداتها .

وفى رأينا أن المعالجة التي تقضى بها المادة آنفة الذكر تؤدي إلى الخروج عن فلسفة التوحيد التي أخذ بها التشريع المصرى من حيث اعتبار المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل وليس رأس المال ، كما أنها تتنافى مع الهدف العام من تطبيق الضريبة .

لذلك نقترح إضافة مصدر سادس من المصادر الداخلية التي تتطوى عليها المادة الخامسة من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وليكن تحت اسم « فائض القيمة » كما فى التشريع الفرنسى ، بحيث يمثل هذا المصدر الأرباح الرأسمالية التي يحققها الأفراد عن تصرفاتهم فى العقارات المبنية أو الأراضى والتي يتم اقتناؤها بداية ليس بفرض المضاربة ، أى تلك التصرفات التي تخرج عن نطاق المادة (٢١) من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

٢ - الأرباح المحققة عن عمليات التداول فى الأوراق المالية التي يقوم بها الأفراد غير الممتهنين :

فهذه الأرباح لا تدخل ضمن نطاق الدخل الخاضع للضريبة الموحدة ، وإن كانت أرباح بيع الأسهم المقيدة فى البورصة فقط تخضع لضريبة مقطوعة نسبتها ٢٪ طبقاً للمادة (١١) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وهو الأمر الذي استعرضى انتباه لجنة مناقشة مشروع القانون مما جعلها تطالب بدراسة وضع نظام ضريبي خاص على الأرباح الرأسمالية . ونقترح أن تدخل هذه الأرباح ضمن المصدر

لذلك نقترح إضافة مادة إلى مواد الباب الرابع من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (إيرادات المهن غير التجارية) تقضى بسريان الضريبة على الأرباح الرأسمالية على غرار المادة (٢٠) التي تتضمنها مواد الباب الثاني (إيرادات النشاط التجارى والصناعى) حتى تتوحد المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية بين ممولى الضريبة الموحدة ، وبذلك تتحقق العدالة الضريبية بينهم بصرف النظر عن نوع ما يزاوئونه من نشاط .

٥ - أرباح الاستغلال الزراعى للمحاصيل غير البستانية .

حدد المشرع فى البند (٢) من المادة (٨٢) من القانون نطاق إيرادات الثروة العقارية المستمدة من الاستغلال الزراعى ، حيث حصر هذا النطاق فى إيرادات الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية ، وبذلك أخرج منه إيرادات الاستغلال الزراعى للمحاصيل الحقلية ، وهو خلاف ما يتبع فى الدول التى تأخذ بنظام الضريبة الموحدة حيث تقرر تشريعاتها سريان الضريبة على الإيرادات الناتجة من الاستغلال الزراعى بصفة عامة .

وفى رأينا أن تحقيق العدالة الضريبية بين مستغلى الأراضى الزراعية يقتضى أن تتضمن إيرادات الثروة العقارية كافة أرباح الاستغلال الزراعى أى كان نوع المحصول الذى يتم استغلاله .

لذلك نقترح تعديل البند (٢) من المادة (٨٢)

بما يؤدى إلى سريان الضريبة على المحاصيل الحقلية أيضاً .

ثالثاً : مداخل قياس الدخل الخاضع للضريبة الموحدة :

باستقراء القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فى خصوصية المدخل الذى أخذ به المشرع المصرى لقياس الدخل الخاضع للضريبة الموحدة يتضح أخذه بمدخل التمييز العينى بين المصادر الدخلية حيث نجده أفرده باباً خاصاً لكل مصدر من مصادر الإيرادات الخمسة التى حددتها المادة (٥) من القانون ميقياً فى كل باب على الأحكام التى كان يجرى العمل بها فى ظل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - قبل تعديله - فيما يختص بتحديد نطاق وعاء الضريبة النوعية التى كان يخضع لها كل مصدر من المصادر الخمسة ، ومستحدثاً لبعض الأحكام التى استوجبهما الأخذ بنظام الضريبة الموحدة وذلك توصلاً إلى صافى الدخل المستمد من كل مصدر ولعل هذا الموقف من جانب المشرع يرجع السبب فيه إلى أن أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - فيما لا يتعارض مع أحكام الضريبة الموحدة - قد استقر العمل بها ونالت من التفسيرات المستندة إلى فتاوى مجلس الدولة وأحكام المحاكم خلال اثنى عشر عاماً مما جعلها تتصف بالوضوح إلى حد كبير بالنسبة للإدارة الضريبية وللممولين .

ونتفق مع ما يقرره البعض من أن مدخل التمييز العينى بين المصادر الدخلية هو المدخل الذى

وهي رأينا أنه إذا كان المشرع قد أخذ بمدخل التمييز العيني بين المصادر الدخلية كوسيلة للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة الموحدة ، فإنه يجب أن ينطوى هذا الدخل على جميع ما يستمده الممول من دخل من كافة المصادر مجتمعة دون استثناء ، وبذلك يتحقق الهدف العام للضريبة الموحدة الذي يستلزم فرض الضريبة وفقاً للمقدرة التكليفية للممول إلى جانب تحقيق قاعدة العمومية والشمول بحيث تقرض الضريبة بسعر واحد على جميع الأفراد ومختلف المصادر الدخلية .

لذلك نقترح تعديل القانون بما يؤدي إلى الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي متضمناً دخل الممول من كافة المصادر .

رابعاً : أساليب قياس الدخل الخاضع للضريبة الموحدة :

باستقراء ما تضمنه القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ من مواد تحكم قياس ما يدخل في وعاء الضريبة من إيرادات ، يتضح أن المشرع الضريبي يستخدم ثلاثة أساليب هي أسلوب القياس الفعلي وأسلوب القياس الحسابي وأسلوب القياس الثابت ، وسوف تعرض فيما يلي رأينا فيما اتبعه المشرع من هذه الأساليب على مستوى مصادر الدخل الثلاثة التي تدخل في نطاق الإقرار الضريبي السنوي كما حددتها المادة (٩١) على نحو ما سيرد فيما يلي :

١ - بالنسبة للنشاط التجاري والصناعي .

يعتبر أسلوب القياس الفعلي هو الأسلوب الذي يستخدم أساساً لتحديد إيرادات النشاط

يتناسب مع طبيعة ومصادر الدخل في مصر ، ومن ثم فإن المشرع الضريبي المصري قد اتبع الصواب عند تفضيله لاستخدام هذا المدخل وخصوصاً بعد أن أثبت تطبيقه عملياً فعاليتها في العديد من الأنظمة الضريبية المعاصرة إلى جانب تمشي مضمونه مع ما كان يطبق عند قياس الدخل الخاضع للضريبة العامة على الدخل قبل إلغائها .

وبالرغم من أخذ المشرع الضريبي المصري بمدخل التمييز العيني بين المصادر الدخلية لقياس صافي الدخل من كل مصدر للتوصل إلى مجموع صافي الدخل الذي يحققه الممول من كافة المصادر كوحدة واحدة ، إلا أنه أورد نصراً أدى العمل بها إلى أن أصبح استخدام هذا المدخل لا يتمشى مع مفهوم ومضمون الضريبة الموحدة بصورة شاملة ، وهو ما يتضح من المواد (١٤) التي تقضى بعدم التزام الممول بتقديم إقرار عن إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، والمادة (٦٣) التي تقضى بإعفاء الممول من تقديم إقرار عن دخله من المرتبات وما في حكمها ، وبذلك تكون هذه الإيرادات قد خضعت للضريبة بصفة مستقلة في إطار نظام الضريبة الموحدة ، وتؤكد ذلك المادة (٩١) من حيث إلزام الممول بتقديم إقرار يجمع صافي الدخل المستمد من النشاط التجاري والصناعي ، ونشاط المهن غير التجارية ، والثروة العقارية ، وبذلك يمكن القول بأن الضريبة التي يعينها القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ هي ضريبة شبه موحدة .

التكاليف أو الأعباء العائلية .

وعلى ذلك فإن الضريبة تسرى على إجمالى هذه الإيرادات دون خصم أى تكاليف ، وفى ذلك خروج على فلسفة الضريبة الموحدة من حيث سريانها على صافى الدخل من ناحية ، وأخذها الظروف الشخصية للممول من ناحية أخرى يضاف إلى ذلك أن هذه المعالجة تؤدي إلى عدم تحقيق المساواة بين الممولين ذوى الأوضاع المالية المتماثلة من حيث قياس ما يدخل فى وعاء الضريبة الموحدة من دخل يحصل عليه الأفراد الذين يمتنون أعمال الوساطة بأسلوب يختلف عن قياس ما يدخل فى وعاء الضريبة الموحدة من دخل يحصل عليه أفراد نتيجة قيامهم بعمليات وساطة عارضة ، لذلك نقترح فى هذا الشأن أن يسمح لغير الممتننين لعمليات الوساطة بخصم ما تكبدونه من تكاليف فى سبيل ما يحصلون عليه من إيراد ، وبذلك تتحقق قاعدة أن الضريبة لا تفرض سوى على صافى الدخل . كما نقترح نفس المعالجة بالنسبة للمبالغ التى تدفع مقابل الحقوق الواردة بالمادة (١٨) من القانون .

الحالة الثانية :

وتتعلق هذه الحالة بما تقرره المادة (٢٣) من القانون بسريان الضريبة على الأرباح الناتجة من تأجير الوحدات السكنية المفروشة ، والملاحظ على هذه المادة أن المشرع فرق بين حالة تأجير الوحدات السكنية المفروشة التى تقع داخل كردون المدينة وبين تلك التى تقع خارج كردون المدينة ، وذلك من حيث أسلوب

التجارى والصناعى الداخلة فى وعاء الضريبة الموحدة ، فبعد أن قررت المادة (٢٦) من القانون بأن ما يدخل فى وعاء الضريبة هو صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال - تلتها المادة (٢٧) لتوضح أن صافى الربح هذا يتم تحديده على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها بعد خصم جميع التكاليف .

ووفقاً لذلك فإن إيرادات النشاط التجارى والصناعى التى تدخل فى وعاء الضريبة الموحدة يقصد بها الربح السنوى الصافى كما تظهره دفاتر الممول والذى يتم قياسه وفقاً لمفهوم الربح المكتسب وليس الربح النقدى كما فى إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

على أن المشرع قد خرج عن أسلوب القياس الفعلى هذا فى حالات معينة ورد ذكرها ضمن المواد التى تحدد نطاق الإيرادات الخاضعة للضريبة فى الفصل الأول من الباب الثانى من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، ونعرض لهذه الحالات على نحو ما سيرد فيما يلى :

الحالة الأولى :

تتعلق هذه الحالة بما تقرره المادة (١٨) من حيث سريان الضريبة على ما يدفع لأى شخص طبيعى أو شركة أشخاص على سبيل العمولة أو السمسرة غير المتصلة بمباشرة مهنته أو أية مبالغ تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء ، وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة

التفرقة قصد بها منع التحايل المحتمل أن تتعرض لها المحاسبة عن النوع الأول من الوحدات السكنية المفروشة ، فإنه قول مردود عليه حيث إن المحاسبة عن النوع الثاني يحتمل أيضاً أن تتعرض لاحتمال التحايل . كما أن منع التحايل له وسائله التي يأتي في مقدمتها الإقرار المؤيد بالمستندات وما يخوله القانون للإدارة الضريبية من حق تحديد الأرباح بطريق التقدير إذا تبين لها أن عدم مطابقة الإقرار للحقيقة راجع إلى استعمال طرق احتيالية لإخفاء إيراد خاضع للضريبة .

لذلك نقترح استخدام أسلوب القياس الفعلي لتحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من أرباح ناتجة عن تأجير الوحدات السكنية المفروشة دون ما تفرقة بين ما يقع منها داخل كردون المدينة وخارجه ، وبذلك تتحقق المساواة بين الممولين الذين يزاولون هذا النشاط .

٢ - بالنسبة لنشاط المهن غير التجارية :

يستخدم بصفة أساسية أسلوب القياس الفعلي لتحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات المهن غير التجارية ، حيث تقضى المادة (٦٧) من القانون على تحديد ذلك على أساس صافى الربح الذي يتم قياسه بمقابلة الإيرادات (العملية) الناتجة عن مزاوله المهنة بالتكاليف الفعلية اللازمة لمباشرتها ، وإن كانت المادة (٦٩) من القانون تحدد نسبة حكمية للتكاليف التي تخصم من إجمالى الإيراد في حالة عدم وجود حسابات منتظمة .

قياس ما يدخل في وعاء الضريبة من أرباح فبالنسبة لحالة تأجير الوحدات السكنية المفروشة التي تقع داخل كردون المدينة ، فإن الأسلوب المستخدم هو أسلوب القياس الفعلي إذا كان الإيراد الفعلي (الإيجار التعاقدى) أكبر من الحد الأدنى للقيمة الإيجارية ، حيث في هذه الحالة يتم تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة بالإيراد الفعلي بعد خصم المصروفات المحددة بنسبة ٥٠ ٪ من الإيراد الفعلي ، أما إذا كان الإيراد الفعلي أقل من الحد الأدنى للقيمة الإيجارية الذي يتم تحديده حكماً على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة المبانى بعد ضريبةها في معامل يختلف باختلاف سنة إنشاء العقار ، فإن ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة يتم تحديده حكماً على أساس الحد الأدنى للقيمة الإيجارية بعد خصم نسبة ٥٠ ٪ من تلك القيمة كمصروفات حكمية .

أما بالنسبة لحالة تأجير الوحدات السكنية المفروشة التي تقع خارج كردون المدينة فإنه يتم استخدام أسلوب القياس الفعلي ، حيث يتم تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة على أساس الربح الحقيقي المحدد بمقابلة الإيراد الفعلي (الإيجار التعاقدى) بالمصروفات الفعلية .

وفي رأينا أن التفرقة بين الوحدات السكنية المفروشة الداخلة في نطاق كردون المدينة وتلك التي خارج نطاق كردون المدينة تخرج عن مضمون التوحيد الضريبى . والقول بأن هذه

ويتركنا ما سبق إلى بعض التساؤلات التي تدور حول ما يلي :

(أ) الأساس المحاسبي المستخدم لقياس الإيرادات :-

هل يؤخذ بأساس الاستحقاق أم بالأساس النقدي عند قياس إيرادات المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة ؟ فالمعروف محاسبياً أن كل أساس يعطى نتيجة قياس مختلفة ، وإذا ترك الأمر لفقد التوحيد الضريبي أحد موجباته الأساسية وهو عدم التعدد في كل ما يتعلق به .

ويبدو من استقراء المادة (٦٧) التي تناولت كيفية تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات نشاط المهن غير التجارية أن المشرع لم يهتم بالأمر بالرغم من أنه كان موضع اهتمامه بالنسبة لتحديد أساس قياس إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي تدخل في وعاء الضريبة ، فاعتبر أن مجرد تحقيق الربح لا يرتب استحقاق الضريبة ، بل يجب أن يكون هناك توزيع فعلي حتى تستحق الضريبة (أساس نقدي) . كما أوضح ذلك أيضاً فيما يختص بإيرادات النشاط التجاري والصناعي ، حيث اعتبر أن استحقاق الضريبة منوط بنتيجة العلميات على اختلاف أنواعها ، أي يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً (أساس استحقاق) .

هذا ولأن الأساس الغالب الذي يطبق في منشآت المهن غير التجارية هو الأساس النقدي

، فقد أخذت به مصلحة الضرائب واعتبرته أساساً ملائماً لتحديد إيرادات نشاط المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة . وفي رأينا أن اتباع الأساس النقدي من قبل مصلحة الضرائب هو إجراء ملائم لطبيعة نشاط المهن غير التجارية ، إلا أن هذا الإجراء لا يجد سنداً من النص التشريعي كما هو الحال بالنسبة لإيرادات رؤوس الأموال المنقولة أو إيرادات النشاط التجاري والصناعي ، وكذلك كما هو الحال بالنسبة لتحديد ذات إيرادات نشاط المهن غير التجارية في حالة ممارسة النشاط خلال جزء من السنة حيث يتم اتباع أساس الاستحقاق لارتكازه على سند تشريعي وهو المادة (٧٢) من القانون .

ولذلك نقترح تعديل نص المادة (٦٧) لتكون على غرار المادة (٧) ، وبذلك يكون لاستخدام الأساس النقدي في تحديد إيرادات نشاط المهن غير التجارية سند تشريعي يؤكد .

(ب) نطاق وأسس قياس التكاليف والمبالغ الواجبة الخصم :

جاء النص على التكاليف والمبالغ الواجبة الخصم من إيرادات نشاط المهن غير التجارية في ثلاث مواد خصص المشرع اثنين منها لمعالجة التكاليف والمبالغ الواجبة الخصم في حالة وجود دفاتر منتظمة ، حيث تناول في المادة (٦٧) التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة توصلًا لصافي الربح ، تلتها المادة (٦٨) لتناول المبالغ التي يتم خصمها من صافي الربح توصلًا للربح الخاضع للضريبة ، أما المادة

أرباح صافية حيث استخدم في المادة (٦٨) عبارة « يخضم من الأرباح الصافية التي تم تحديدها على النحو المشار إليه في المادة (٦٧) من هذا القانون المبالغ الآتية » ، وبذلك فإنه في حالة ما إذا انتهت نتيجة النشاط بخسارة فإن تلك المبالغ لا يتم خصمها .
لذلك نقترح في هذا الشأن ما يلي :-

- أن يعد مقابل الاستهلاك المهني في حكم التكاليف اللازمة لمزاولة المهنة ، بمعنى السماح بخصمه في مرحلة قياس الربح الخاضع للضريبة وذلك لتحقيق حكمة المشرع من تقريره باعتباره مقابل ما يتعرض له أصحاب المهن غير التجارية من إجهاد ذهني يؤثر على حالتهم الصحية ، وبالتالي على فترات استمرارهم في مزاولة المهنة (العمر الإنتاجي) ، واحتمال توقفهم في سن مبكر ، وإذا ما سلمنا بوجود علاقة بين ما يبذل من جهد وما يتحقق من إيرادات نتيجة مزاولة المهنة ، فإن تحديد مقابل الاستهلاك المهني كنسبة من تلك الإيرادات يعتبر أساساً ملائماً .

- أن تتم معالجة كل من المبالغ التي يؤديها أصحاب المهن غير التجارية إلى نقاباتهم لتمويل أنظمة المعاشات • أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي ، والتبرعات في مرحلة ربط الضريبة على أساس أن هذه المبالغ لا تتعلق بإنتاج الدخل ، وإنما تعتبر استخداماً له أو نفقات شخصية للممول ، خصوصاً وأن هذه المعالجة يجري

(٦٩) فقد خصصها المشرع لمعالجة المبالغ التي تخضم من صافي الربح في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة .

وما يدعو إلى التساؤل عن نطاق التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة هو أن مطالعة الفقرة الثانية من المادة (٦٧) تكشف عن أن صياغتها لم تكن بنفس الوضوح الذي حرص به المشرع الأمر بالنسبة لإيرادات النشاط التجاري والصناعي ، حيث استخدم المشرع في المادة (٢٧) عبارة « بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص : » بينما في صياغة الفقرة الثانية من المادة (٦٧) استخدم عبارة « بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ومنها ... » وبذلك جاءت الصياغة أقل وضوحاً وتحديداً ، وإن كانت تتفق مع المادة (٢٧) في أن التكاليف المنصوص عليها في هذه المادة وردت على سبيل المثال وليس الحصر ، وبالتالي يسمح بخصم غيرها متى توافرت لها الشروط الموضوعية المطلوبة لذلك .

وإزاء هذا وتحقيقاً لمقتضيات التوحيد نقترح تعديل نص المادة (٦٧) لتتماثل في الصياغة مع المادة (٢٧) فيما يختص ببنود التكاليف التي ترتبط بطبيعة نشاط المهن غير التجارية مع الأخذ في الاعتبار أساس القياس المناسب لهذه الطبيعة .

أما في شأن المبالغ التي أوردتها المادة (٦٨) وهي مقابل الاستهلاك المهني ، وتمويل نظم المعاشات ، وأقساط التأمين على الحياة ، والتبرعات فقد ربط المشرع خصمها بوجود

دفاتر منتظمة على أساس نسبة مجمل ربح واحد - ٧٥ ٪ من إجمالي الإيراد - وهو الأمر الذي لا يجرى به العمل بالنسبة لمزاولة النشاط التجاري والصناعي ، حيث تقوم مصلحة الضرائب بإصدار تعليمات تنفيذية للفحص تتضمن نسب مجمل ربح تختلف باختلاف طبيعة ونوع النشاط ، ويتم استخدام هذه النسب عند المحاسبة في الحالات التقديرية .

وإزاء ذلك نقترح أن تتم المحاسبة بالنسبة لنشاط المهن غير التجارية في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة باستخدام نفس الطريقة التي تستخدم في مثل هذه الحالة بالنسبة للنشاط التجاري والصناعي ، وهي طريق التقدير .

٣ - بالنسبة للثروة العقارية :

تتطوئ إيرادات الثروة العقارية التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة وفقاً للقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على الإيرادات المستمدة من امتلاك الأراضي الزراعية وكذلك الإيرادات الناتجة عن الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية ، كما تتطوئ أيضاً على الإيرادات المستمدة من امتلاك العقارات المبنية فقط ، حيث إن الإيرادات الناتجة عن استغلالها لا تدخل ضمن إيرادات الثروة العقارية كم هو الحال في الأراضي الزراعية ، إذ أدخلها المشرع ضمن إيرادات النشاط التجاري والصناعي سواء في صورة أرباح ناتجة عن تأجير المحال التجارية أو الصناعية بكل أو بعض عناصرها المادية أو المعنوية والتي يتم قياسها باستخدام أسلوب

استخدامها في كثير من الدول التي تأخذ بنظام الضريبة الموحدة حيث يتم تحديد قيمة هذه المبالغ بالإضافة إلى مبالغ أخرى تأخذ نفس طبيعتها على أساس نسبة من الدخل الإجمالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية والأردن أو بنسبة من مجموع صافي الدخل كما في فرنسا ، وتتطلب هذه المعالجة أن تضاف إلى هذه المبالغ كل من أقساط التأمين الاجتماعي لمصالح صاحب المنشأة وكذلك التبرعات الخاصة بالنشاط التجاري والصناعي .

وبالنسبة للمادة (٦٩) التي تقضي بخصم ٢٥ ٪ من إجمالي الإيراد مقابل التكاليف اللازمة لمزاولة المهنة في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة ، فإننا نرى أن استخدام أسلوب القياس العكسي بالنسبة لهذه التكاليف وتطبيقه على نشاط المهن غير التجارية في هذه الحالة بصفة عامة - أي دون النظر إلى طبيعة ونوع النشاط - فيه خروج عن خاصية الوحدة وعدم التعدد بالنسبة للأحكام التي يتم اتباعها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة الموحدة ، فهذه التكاليف لا تعدو أن تكون تكلفة تأدية الخدمة والتي تتشابه من حيث المضمون مع تكلفة المبيمات - قياساً على النشاط التجاري والصناعي والتي يتم خصمها من إيرادات النشاط المعادي للوصول إلى مجمل الربح ، لذلك فإن استخدام نسبة حكيمية للتكاليف اللازمة لمزاولة المهنة يعني محاسبة مزاولة نشاط المهن غير التجارية في حالة عدم وجود

من مطالعة المادة (٨٢) التي تتناول تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات الأطنان الزراعية ، يتضح أنها تفرق عند تحديدها للإيرادات المستمدة من ملكية الأطنان الزراعية بين الحالة التي يقوم فيها المالك بتأجيرها للغير (مالك الأرض ليس حائزاً للفراس) ، وبين الحالة التي يقوم فيها المالك باستغلالها لحسابه (مالك الأرض هو نفسه حائز الفراس) .

ففي الحالة الأولى : يتم تحديد الإيرادات المستمدة من الملكية الزراعية حكماً وتدخل في وعاء الضريبة الموحدة بالنسبة للمالك وفقاً للبلند (١) من المادة (٨٢) على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف .

أما في الحالة الثانية : فإنه لا تدخل في وعاء الضريبة الموحدة إيرادات الملكية الزراعية بصورة مستقلة ، حيث تدخل هذه الإيرادات ضمن الإيرادات المستمدة من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية التي يتم تحديدها حكماً وتدخل في وعاء الضريبة الموحدة لمالك الأرض حائز الفراس وفقاً للبلند (٢) من المادة (٨٢) على أساس مثلي القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف ، مع الأخذ في الاعتبار المساحة المعفاة من الضريبة والتي ترتبط بنوع الزراعة من المحاصيل البستانية ومشاتها .

والملاحظ على الحالتين السابقتين أن

القياس الضملي ، أو في صورة أرباح ناتجة عن تأجيرها كوجندات سكنية مفروشة والتي سبق تناول أساليب قياسها وعرض اقتراحاتها .

وبالنسبة لأساليب قياس الإيرادات المستمدة من ملكية واستغلال الأراضي الزراعية وكذلك أساليب قياس الإيرادات المستمدة من ملكية العقارات المبنية ، فإنه من استقراء المواد (٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤) التي أوردها القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لتحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات الثروة العقارية سائلة الذكر ، يتضح أن المشرع قد استخدم لذلك أسلوبين هما : أسلوب القياس الحكمي وأسلوب القياس الضملي ، وقد جعل المشرع الأصل في قياس إيرادات الثروة العقارية التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة أن يكون حكماً بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان أو الضريبة على المقارنات المبنية واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع تحديد هذه الإيرادات على أساس فعلي بشروط معينة .

هذا وإن كان ذلك ما اتبعه المشرع في شأن تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات الثروة العقارية ، فإنه يمكن عرض بعض المعالجات التي لا تتفق مع مفهوم الضريبة الموحدة وهدفها العام وذلك على النحو التالي :

(أ) معالجة الإيرادات المستمدة من ملكية الأطنان الزراعية في حالتها حيازة الفراس .

الأرض الزراعية حائز الفراس وبين الممول مالك الأرض غير حائز الفراس ، وهو ما يتنافى مع مفهوم التوحيد وهذه العام .

لذلك نقترح بالنسبة لحالة كون حائز الفراس مالكا للأرض الزراعية أن يتم تحديد إيرادات الملكية الزراعية وإيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية كل بصفة مستقلة ، حيث سيؤدي هذا إلى توحيد المعالجة الضريبية بالنسبة لمالك الأرض الزراعية في حالة كونه حائزا للفراس أو غير حائز للفراس .

(ب) معالجة الإيرادات المستمدة من الاستغلال الزراعي :

أشرنا في التفرقة السابقة إلى أن المشرع جعل أسلوب القياس الحكمي هو الأصل في تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات الأراضي الزراعية والتي منها الإيرادات المستمدة من الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية إلا أنه منح رخصة قياس هذه الإيرادات باستخدام أسلوب القياس الفعلي بأن أجاز للممول طلب ذلك بشروط معينة ، وقد كانت حجة المشرع في اعتبار أسلوب القياس الحكمي هو الأصل في تحديد تلك الإيرادات هي أن معظم مزاولي نشاط الاستغلال الزراعي هم من صغار الملاك الذين لا ينتظر منهم إمساك دفاتر منتظمة ، إلا أن هذه الحجة يمكن الرد عليها ، وذلك أن أرباح الاستغلال المستمدة من النشاط التجاري أو الصناعي يتم تحديدها باستخدام أسلوب القياس الفعلي حتى في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة وإن كان ذلك

الإيرادات التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة في الحالة الأولى يتم حسابها على المساحة المملوكة بالكامل أيأ كانت هذه المساحة ، بينما في الحالة الثانية يتم تحديد الإيرادات التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة على المساحة المزروعة بعد استبعاد المساحة المعفاة ، وبذلك يكون مالك الأرض قد استفاد باستبعاد المساحة المعفاة ضمناً مرة عند احتساب إيرادات الملكية الزراعية ومرة عند حساب إيرادات الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية ، ويعنى ذلك أن الممول الذي يمتلك مثلاً ثلاثة أفدنة يزرعها فواكه لا تكون لديه إيرادات أراض زراعية تدخل في وعاء الضريبة الموحدة إذا كان هو حائز الفراس ، بينما تكون لديه إيرادات أراض زراعية تدخل في وعاء الضريبة الموحدة إذا لم يكن هو حائز الفراس ، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن القيمة الإيجارية للضدان المزروع بالفاكهة ١٠٠٠ جنيه وكانت المساحة المزروعة ٣ أفدنة ، فإنه يترتب على ذلك ما يلي :-

— في حالة كون مالك الأرض ليس مالكا للفراس ، يتحدد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة بمقدار ٢٤٠٠ جنيه (١٠٠٠ جنيه \times ٣ أفدنة \times ٨٠٪) .

— في حالة كون حائز الفراس مالكا للأرض ، يتحدد ما يدخل في وعاء الضريبة بمقدار صفر (١٠٠٠ جنيه \times ٣ أفدنة مزروعة - ٣ أفدنة معفاة \times ٨٠٪) .

وبذلك يكون المشرع قد ميز بين الممول مالك

خلاصة التعديلات المقترحة :

كشفت مناقشتنا السابقة عن بعض الملاحظات التي نضعها :

أولاً : بالنسبة لمراحل التحاسب الضريبي نقترح تقسيم قانون الضرائب في حالة تعديله إلى ثلاثة أبواب تمشياً مع مراحل عملية التحاسب الضريبي بحيث يتضمن باب الأول الإيرادات الخاضعة للضريبة والتكاليف والمبالغ الواجبة الخصم توصلاً للريح الخاضع للضريبة ، ويتضمن باب الثاني الإعفاءات التي تستبعد من الريح الضريبي توصلاً إلى وعاء الضريبة ، ويتضمن باب الثالث سعر الضريبة وكيفية ومواعيد تحصيلها .

ثانياً : بالنسبة لنطاق سريان الضريبة الموحدة نقترح ما يلي :-

١ - إضافة مصدر سادس إلى المصادر الخمسة التي نصت عليها المادة الخامسة من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تحت اسم فائض القيمة بحيث يتضمن هذا المصدر كلا من الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرفات العقارية التي يقوم بها غير الممتهنين ، وكذلك الأرباح المحققة عن عمليات التداول في الأوراق المالية التي يقوم بها غير الممتهنين .

٢ - تعديل المادة (٦) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بحيث تقضى بسريان الضريبة على ما يحصل عليه المساهمون نتاجاً لأسهمهم في شركات الأموال .

التكاليف (٢٠ ٪) بالنسبة للأراضي الزراعية تكون قد خصمت مرة واحدة بفرض تحديد الإيرادات التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة مقابل ملكيتها ، بينما بالنسبة للعقارات المبنية تكون قد خصمت مرتين :-

الأولى بفرض تحديد وعاء ضريبة العقارات المبنية ، والثانية بهدف تحديد الإيرادات التي تدخل في وعاء الضريبة الموحدة مقابل ملكيتها .

وعلى ذلك نرى أن مضمون القيمة الإيجارية التي تتخذ أساساً لقياس ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات ملكية العقارات المبنية يحتاج إلى إعادة النظر من جانب المشرع حتى يأتي هذا المضمون محققاً لعدالة القياس الحكمي بالنسبة للإيرادات المستمدة من ملكية الثروة العقارية .

لذلك نقترح تعديل المادة (٨٣) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بما يمنع حدوث ازدواج في خصم مقابل التكاليف (٢٠ ٪) عند تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات ملكية العقارات المبنية ، خصوصاً وأن الفقرة الثانية من البند (١) من المادة (٩٨) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قبل تعديله كانت تقصر السماح بخصم مقابل التكاليف (٢٠ ٪) في الأحوال التي يتم فيها تحديد القيمة الإيجارية دون خصم هذه النسبة ، وذلك عند تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة العامة على الدخل من إيرادات العقارات المبنية .

٢ - إضافة مادة إلى مواد الباب الرابع من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تقضى بسريان الضريبة على الأرباح الرأسمالية لنشاط المهن غير التجارية .

٤ - توسيع نطاق أرباح الاستغلال الزراعي بحيث تتضمن كافة أرباح هذا الاستغلال أيأ كان نوع المحصول الذي يتم استغلاله .

ثالثاً : بالنسبة لمداخل قياس الدخل الخاضع للضريبة نقترح استمرار العمل بمدخل التمييز العيني لمصادر الإيرادات على أن يتناول هذا المدخل قياس أوعية الإيرادات من المصادر الدخلية المختلفة بما فيها وعاء إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعاء المرتبات وما في حكمها توصلأ إلى الريح الخاضع للضريبة الموحدة من كافة الدخول مجتمعة دون استثناء .

رابعاً : بالنسبة لأساليب قياس الدخل الخاضع للضريبة نقترح ما يلي :

١ - السماح لفهر المتهنين لمعاملات الوساطة بخصم ما يتكبده من تكاليف في سبيل ما يحصلون عليه من إيرادات خاضعة للضريبة .

٢ - استخدام أسلوب القياس الفعلي لتحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من أرباح ناتجة من تأجير الوحدات السكنية المفروشة التي تقع داخل كردون المدينة .

٣ - اعتبار مقابل الاستهلاك المهني في حكم التكاليف اللازمة لمزاولة نشاط المهن

غير التجارية ، وتحديد قيمته على أساس نسبة من إيرادات مزاولة هذا النشاط .

٤ - أن تتم معالجة كل المبالغ التي تم استخداماً للربح أو نفقات شخصية للممول في مرحلة ربط الضريبة الموحدة وليس عند قياس الوعاء النوعي للإيراد الخاص بها .

٥ - أن تتم المحاسبة بالنسبة لنشاط المهن غير التجارية في حالة عدم وجود دفاتر منتظمة باستخدام أسلوب القياس الفعلي بطريقة التقدير .

٦ - أن يتم حساب إيرادات الملكية الزراعية وإيرادات الاستغلال الزراعي كل بصفة مستقلة في حالة ما إذا كان حائز الفراس مالكا لأرض الزراعية .

٧ - أن يتم تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات الاستغلال الزراعي باتباع إحدى طريقتي أسلوب القياس الفعلي لطريقة التحديد الفعلي استناداً إلى دفاتر منتظمة ، أو بطريقة التقدير استناداً إلى أسس موضوعية .

٨ - تعديل المادة (٨٣) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بما يمنع ازدواج خصم نسبة مقابل التكاليف عند تحديد ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة من إيرادات ملكية العقارات المبنية .

والحمد لله رب العالمين



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم الغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة هي هذا المجال - وذلك الحقيقة يؤكدتها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقه إنتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O , E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فمكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وهذا أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتتوزع أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وبالق دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تاوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب :- الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

دور التجارة الإلكترونية

في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال

دكتور

سمير سعد مرقص

- مدير عام بمصلحة الضرائب العامة .
- زميل الجمعية الملكية البريطانية للحاسبات الإلكترونية .
- زميل جمعية الضرائب المصرية .
- زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب .
- عضو جمعية الضرائب الدولية .
- مدرس بالجامعات العربية سابقاً .

ومدخل الإنترنت الخاص بمصر في فرنسا ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بإدارتها والإشراف عليها ولا يقتصر الاشتراك في الإنترنت في مصر حالياً على الشركات فقط بل امتد إلى الأفراد بالإضافة إلى الأكاديميين من خلال المجلس الأعلى للجامعات والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEL وتعد شركة IBM في مصر هي الشركة الوحيدة المتصلة اتصالاً مباشراً بإنترنت وينطوي برنامجها الجديد YWARP OS/ على العديد من الإمكانيات التي تسهل استخدام شبكة إنترنت (شكل رقم ٢) .

مزايا شبكة إنترنت :

- تتيح لمستخدميها الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لهذه الشبكة وأيضاً يكون قليل التكلفة للشركة التي توفر الاشتراك في الشبكة لأن كل ما تتكلفه هو شغل حيز صغير من التردد المزجي متناهي الصغر ومن ثم يكون التوسع في عدد المشتركين بلا حدود مما يقلل من تكاليف الاشتراك

استكمالاً لما سبق نشره في العدد السابق

شبكة الإنترنت في مصر :

أحرزت مصر تفوقاً في مجال الربط الشبكي بالإنترنت نظراً لما تتمتع به من بنية أساسية في مجال نقل المعلومات حيث إن لديها أكثر من ستة ملايين خط تليفوني تعتمد على كوابل الألياف البصرية ويتم فيها نقل المعلومات عن طريق منظومات النقل المتمدد للرسائل على نفس الخط Multiplexes بالتعاون بين كل من : .

- مركز المعلومات ودعم القرار .
- المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج .

- المجلس الأعلى للجامعات .

- الهيئة القومية المصرية للاتصالات .

بطاقة قدرها ٦٤ كيلو بايت / ثانية لمختلف مراكز إنترنت في مصر وهي تغطي القاهرة الكبرى والإسكندرية وكل المحافظات بسرعة تصل إلى ٤٠ كيلو بايت ولعل ذلك قد حقق الاتساع والسرعة وتم ربط الشبكة بشبكة اتصالات البيانات الدولية من خلال القمر الصناعي آريسات وانتلسات INTELSAT

في الشبكة على المدى الطويل .

■ إن ما يحصل عليه مستخدمو الإنترنت من بيانات أو رسائل إلكترونية يفوق ما يتحملة من تكاليف مئات المرات .

■ يمكن من خلالها متابعة ما وصل إليه العلم في كافة الفروع ومن ثم توظيف العلم لخدمة المجتمع ، وتوفير خدمة بحثية متميزة للباحثين ، وتجعل من العالم على اتساعه قرية كونية .

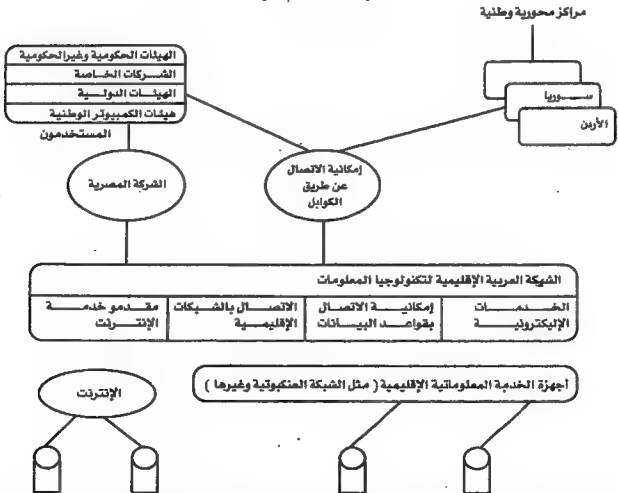
■ توفير خدمة لا حدود لها في مجال الأعمال والأسواق بما تتيحه من اتصالات سريعة

وفعالة .

■ كما توفر الارتقاء بالأداء الحكومي ومعالجة مشاكله الإدارية ، كما توفر أسلوباً مناسباً للاتصال الجماعي كبديل عن اللقاءات والمؤتمرات .

■ توفر لك مكتب بريد وجهاز إرسال واستقبال ومكتبة ومركز أبحاث وسوقاً عملاقة وهي تتيح وتوفير الاستفادة من كل تقدم والانفتاح على العالم وهذا بلا شك سيوفر دفعاً لسياسة التحرير الاقتصادي والانطلاق بأسواقنا من المحلية إلى العالمية .

(شكل رقم ٢)



الفرع الثاني

هيكل إنترنت

سيقوم الباحث بإلقاء الضوء باختصار على بعض الأنظمة الهامة لهذا الهيكل والخدمات التي توفرها كما يلي :-
(١) نظام الخدمات المباشرة :

On - Line Services :

وهذا النظام يعتبر وسيلة إعلامية متعددة الوظائف وتتفوق على الخدمة التليفونية العادية باعتبارها نظاماً متفاعلاً أي لا يكون المستخدم دائماً في دور المتلقي للمادة التي يستقبلها ويتلقاها وإنما يتحاور ويتفاعل مع الجهاز بأن يرسل بيانات أو استفسارات ويتلقى الإجابات عليها وتزيد فاعلية الخدمة المباشرة باستخدام الخدمات المتصلة والمعلومات فائقة السرعة اللتين تفضلان القضاء على الفاصل الزمني والمكاني بين الناس وهو أمر في غاية الأهمية في أسواق رأس المال .

(٢) الشبكة العنكبوتية :

World Wide Web (www) :

وظهرت هذه الشبكة في منتصف عام ١٩٩٣ كتطوير لشبكة إنترنت باستخدام الوسائط المتعددة التي تتيح تجميع الوثائق معاً مما يتيح للمستخدمين مشاهدة الصوت و الصورة و الفيديو عبر إنترنت بعد أن كان وسيلة لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني .

(٣) البريد الإلكتروني E-Mail :

تمتد خدمة البريد الإلكتروني إحدى الخدمات

التي تقدمها شبكة إنترنت وأكثرها انتشاراً وشيوعاً ويتم باستخدام عناوين إلكترونية .

ويستخدم برنامج خاص بالبريد يسمى Unix أما بالنسبة لمستخدمي نظام Windows Pc يستخدمون برنامج Eudora وتنظم هذه البرامج حفظ هذه الرسائل والرد عليها أو تحويلها إلى شخص آخر كما تضمن سرية رسائل البريد الإلكتروني أو استخدام الاختصارات في الرسائل .

الخطوط المباشرة الأخرى غير الإنترنت وعلاقتها بسوق رأس المال .

إلى جانب الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت فهناك خطوط مباشرة أخرى توفر معلومات عن سوق رأس المال أو يمكن الاشتراك فيها بشكل تجاري عن طريق بعض المؤسسات مقابل اشتراكات وهي معلومات إلى جانب توقعها فإنها تمكن آخر التطورات في السوق العالمي وهي أنواع عديدة ولكن ستقتصر الإشارة فقط إلى خطين وهم داو جونز Dow Jones وجني Genie .

خدمات خط داو جونز Dowjones :

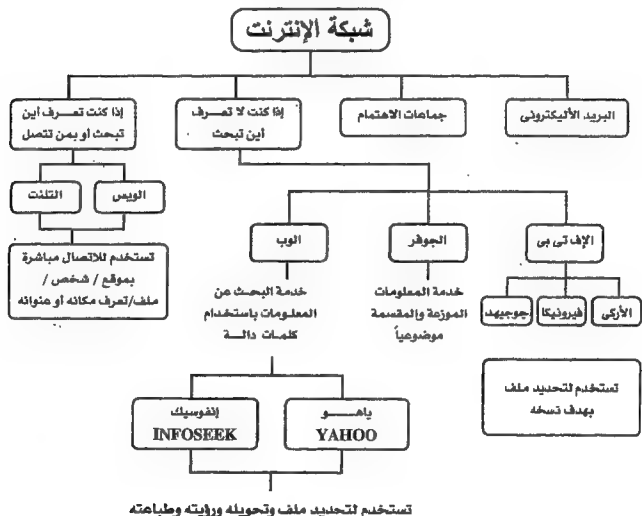
وهو يقدم معلومات في مجال البورصة وأسواق رأس المال والاستثمار وهي أقوى شبكة في مجال أسواق رأس المال وتقدم هذه المعلومات المالية بشكل تحليلي وتقدم ١٨٠٠ نشرة على الخط المباشر وموسوعة واحدة وتقدم شبكات إخبارية إضافية إلى ذلك .

خدمات خط جینی : Genie

وهي من الشبكات المتخصصة في مجال المال والاستثمار حيث إنها تتصل بكل من شبكة داو جونز وشارلز شواب وديون أند براد ستريت إلى جانب الأخبار وموضوعات اقتصادية أخرى .

وإضافة إلى الخدمات السابقة المتخصصة في مجال التورصات وأسواق رأس المال فإن هناك

بعض الشبكات التي تعرض معلومات عن أسواق رأس المال والأسهم والسندات منها موقع Business Week on line وعنوانه <http://www.Bsusinessweek.com>. ويعرض خدمة Quote & Portfolio وتتعلق بالأسهم والسندات وأسواق رأس المال وأداء الأسهم المختلفة واتجاهات تكوين محافظ الأوراق المالية .



الفصل الثانى

تقييم كفاءة أسواق رأس المال

المبحث الأول

أسواق رأس المال المصرية وتقييم كفاءتها

أسواق رأس المال المصرية :

سبق أن انتهى الباحث إلى أن وجود أسواق رأس المال من أهم ضمانات نجاح الاستثمار فى الأوراق المالية والوصول إلى القيمة العادلة للأوراق المالية للمشروعات المعروضة وقد شهدت أسواق رأس المال تطوراً كبيراً بصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذى يهدف إلى دعم وتنشيط أسواق رأس المال على وجه العموم وبورصات الأوراق المالية على وجه الخصوص والخصخصة تجد دعماً فى تداول أسهم رؤوس أموال الشركات فى البورصة إلا أنه يلاحظ ما يلى :-

(أ) إن الاستثمار فى الأوراق المالية ويوجه خاص الأسهم لم تصبح من المعاداة الاستثمارية لدى العديد من الأفراد .

(ب) إن سوق رأس المال تعتبر حديثة نسبياً كما أن توفير بيانات دورية عن معاملاتها منشورة ووجود مؤشرات لمعاملاتها كالبورصات العالمية مازال يحتاج إلى مجهودات كبيرة .

(ج) إن الإسراع فى الخصخصة لن يقابله نشاط بنفس القدر فى البورصة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أو تأخير الخصخصة .

(د) إن الاتجاه الحالى هو جذب رؤوس الأموال للاستثمار فى المشروعات سواء المحلية أو الأجنبية ولم يحظ جذب رؤوس الأموال المصرية والعربية للاستثمار فى أوراق مالية بالعناية الكافية .

(هـ) إن أسواق رأس المال منعزلة تماماً عن أسواق رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي ستظل محدودة النشاط وبالتالي عجزها عن اجتذاب الأموال المصرية والعربية للاستثمار فى البورصة وحرمان أسواق رأس المال من هذه الأموال ، ومن ثم ضرورة ربط أسواق رأس المال بالأسواق والبورصات العالمية عن طريق شبكة الإنترنت .

(و) إن الإسراع فى طرح أسهم العديد من الشركات لن يكون ناجحاً إلا بربطها بالبورصات العالمية لمجز الأسواق المحلية عن استيعابها من ناحية ولاستعادة الأموال العربية والمصرية المهاجرة إلى المشروعات والشركات التى تم خصخصتها .

تقييم كفاءة رأس المال المصرى :

سبق أن أوضح الباحث أن تحديد الأسعار العادلة للأسهم يتوقف فى تحديده على وجود سوق كفه لرأس المال لأن وجود عيوب تؤثر على كفاءة هذه الأسواق سوف يؤثر بلا شك على أسعار الأسهم وبالتالي لن تعكس الأسعار العادلة أو الحقيقة لهذه الأوراق وبالتالي فإنه

من المرغوب فيه أن تكون هذه الأسواق ذات كفاءة لضمان عدالة تحديد أسعار الأوراق المالية .

سوق رأس المال الكفاء :

هى الأسواق التى يعكس السعر فيها بشكل كامل وذاتى جميع المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية .

مما دعا البعض إلى استبدال مفهوم كفاءة السوق بنظرية كفاءة السوق وهى ظلاً يوجد متغيران أساسيان هما :-

أ - وجود سوق يتمتع بقدر كبير من المنافسة :

وهذا يتطلب مستوى عالياً من الإيضاح ويتم الإعلان من خلال السوق وبدون تكلفة تذكر سواء من حيث التحليل الأساسى أو التحليل الفنى وإن التحليل التفاضلى للاستثمار يساعد على خلق سوق مالية ذات كفاءة عالية . وإن كفاءة السوق هى الضمان لعدم إساءة تسعيره ومن فروض هذه النظرية أن تحقيق الأرباح غير المادية لا يمكن تحقيقها باستمرار إلا بطريق الصدفة وفى الأجل القصير .

وقد أثبتت الدراسات أن أسواق المال تعتبر أسواقاً ذات كفاءة فى الأبحاث التى أجريت فى الخارج ولكنها اختلفت فى درجة الكفاءة وإن التغير فى أسعار الأسهم هو تغير عشوائى ومن ثم فإن أى تغييرات ليس لها قيمة تنبؤية وإن أى العوامل التى تشير إلى الكفاءة لن تمكن المستثمرين من الحصول على مكاسب إضافية

بشكل مستمر وتم الاعتماد فيها على نموذجين هما :-

١ - نموذج السوق .

٢ - نموذج تسعير الأصول الرأسمالية .

ولم يقدم أيهما دليلاً ضد نظرية كفاءة السوق . أما بالنسبة لمدى الاعتماد على البيانات الداخلية فى تحقيق مكاسب إضافية (فرض عدم تماثل المعلومات) فقد انتهت بعض الدراسات إلى إمكانية ذلك ، ولكن هناك قيد على ذلك هو تحريم التعامل على أس المعلومات الداخلية من جهة ، وإتاحة هذه البيانات من خلال النشر أيضاً يخفض من هذا الاحتمال وهنا تأتى أهمية التشريعات والإفصاح فى القضاء على عدم تماثل المعلومات .

هل يعتبر سوق رأس المال المصرى سوقاً كفاء ؟
انتهت العديد من الدراسات إلى أن سوق رأس المال فى مصر سوق غير كفاء استناداً إلى أن أسعار الأسهم فى سوق الأوراق المالية المصرية هى أسعار ليست ذات سلوك عشوائى كما أنه يمكن الاعتماد على البيانات الماضية الخاصة بأسعار الأسهم فى اشتقاق استراتيجية استثمار تمكن من تحقيق أرباح غير عادية لأنه لو استطاع فرد أو جهة تحقيق مكاسب غير عادية باستمرار لكان ذلك مؤشراً على أن السوق غير مرتفع الكفاءة .

ب - وجود مستثمر رشيد يسعى للربح .

لم تتناول الدراسات السابقة الإشارة إلى رشد

- بائع راغب فى البيع .
- أن يتم من خلال التفاوض على البيع فى فترة معقولة ومناسبة .
- أن تظل القيمة التى تحدد عن طريق السوق ثابتة لفترة معقولة .
- ألا يتضمن هذا السعر افتراض وجود مشتر .
- ذى هدف خاص يمكن أن يكون عرضه عرضاً خاصاً .

الفصل الثالث

المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجودة عرضها

المبحث الأول

المعلومات التى يحتاجها المستثمرون

والواجب الإفصاح عنها

- أوضحت إحدى الدراسات أن المعلومات التى يحتاجها المستثمر تنقسم وفقاً لدرجة أهميتها بالنسبة للمستثمر إلى ثلاثة أقسام :-

أولاً : معلومات ذات أهمية كبرى :-

- ١ - النظرة الاقتصادية المستقبلية للمشروع .
- ٢ - نوع الإدارة .
- ٣ - النظرة الاقتصادية المستقبلية للصناعة التى يعتبر المشروع جزءاً منها .
- ثانياً : معلومات ذات أهمية متوسطة :-

- ١ - الزيادة المتوقعة فى المبيعات مستقبلاً .
- ٢ - المقدرة المالية للمشروع .
- ٣ - معدل الزيادة المتوقعة فى ربح أسهم الشركة مستقبلاً .
- ٤ - سمعة المشروع .
- ٥ - المستقبل المرتقب للحياة التجارية بصفة

المستثمر كما لم تتوفر بيانات عن الأسس التى يعتمد عليها هؤلاء المستثمرون فى اتخاذ قرار الاستثمار ولكن الدراسات فى الخارج انتهت إلى أن من يعتمدون على القوائم المالية المنشورة فى اتخاذ قرار الشراء لا يتعدى ٧, ٩٪ كما أشارت هذه الدراسات أن نسبة كبيرة من المستثمرين غير أو مدركون لا يعتمدون على القوائم المالية أو البيانات المنشورة أو البيانات المالية فى اتخاذ قرار الشراء أو يعتمدون عليها فقط دون باقى المصادر كما أن هناك عدم تجانس واضح بين هؤلاء المستثمرين .

ومن ذلك يتضح :

١ - وجود خلل هيكلى فى سوق الأوراق المالية بالنسبة للعدالة والتنافسية كما يشير إلى عدم كفاءة هذا السوق مما يستدعى تعديل القوانين واللوائح التى تحكم السوق.

٢ - عدم وجود رشد كاف لدى المستثمرين وهذا يتطلب زيادة الوعى الاستثمارى فى الأوراق المالية (الأسهم) لدى المستثمر المصرى .

المبحث الثانى

وجود أسواق مفتوحة

السوق المفتوح :-

السوق المفتوح هو السوق الذى يضمن الحصول على أحسن سعر للشئ المملوك فى تاريخ التقييم وتتوافر فيه :

١١ - نسبة الأرباح السنوية المدفوعة

كترزيمات .

١٢ - القيمة الدفترية للأسهم المشتراة .

١٣ - حجم المشروع .

١٤ - مدى سهولة بيع أصول المشروع في حالة

إفلاسه أو فشله .

ويوضح هـ ما تقدم أن الاعتمادات الأساسية للمستثمر

بملكه حصصها في ثلاث مجموعات :

أ - توقعات وتنبؤات مستقبلية .

ويتضح من العرض السابق أن المستثمر يهتم

بالتوقعات المستقبلية باعتبار أنه يحوز الورقة

المالية وأنه يستثمر أمواله في هذه الأسهم التي

تتصرف آثار هذه الحيازة إلى المستقبل سواء

من حيث الأرباح أو العائد أو الزيادة في قيمة

الأسهم ذاتها ومن ثم تحتل التنبؤات المتعلقة

بالمستقبل أهمية كبرى بالنسبة لهؤلاء

المستثمرين ويجب أن تتضمنها القوائم

المنشورة وكذلك نشرات الاكتتاب كما يجب أن

تتضمنها تقارير مراجع الحسابات أو على الأقل

الحكم على ما إذا كانت تنبؤات الإدارة المتعلقة

بالمستقبل تعتمد على أسس سليمة وغير مبالغ

فيها ومن هنا تأتي أهمية الموازنات التخطيطية

لتعكس الأداء المستقبلي لهذه الشركات عن

مدد قادمة (٣ سنوات مثلاً) وكذلك مقارنة

بين الموازنات التخطيطية لثلاث سنوات سابقة

والأداء الفعلي وتوضيح الانحراف وأسبابه

وتأتي أرباح الأسهم واتجاه أسعارها في المرتبة

الأولى في هذا الشأن .

ب - الظروف السائدة في الصناعة أو النشاط .

ولما كان المشروع في حد ذاته لا يعمل بمفرده

ولكنه من خلال بيئة صناعية أو تجارية فإن

المشروع بلا شك سوف يتأثر بالظروف

عامة .

٦ - مخاطرة فقد الأموال باستثمارها

استثماراً فاشلاً في أسهم شركة معينة .

٧ - سلوك أسعار الأسهم خلال الاثني عشر

شهرًا الماضية .

٨ - المعدل الحالي لأرباح الأسهم بالنسبة

لأسعارها .

٩ - معدل الزيادة السابقة في ربح الأسهم .

١٠ - ثبات سعر السهم .

١١ - معدل العائد الذي يحققه المشروع على

أصوله .

١٢ - ثبات سعر السهم في السوق .

١٣ - سهولة بيع السهم .

١٤ - نسبة أصول المشروع المشتراة بالأجل .

١٥ - قدرة المشروع على البحث والتطوير .

ثالثاً : معلومات ذات أهمية قليلة :-

١ - طرح أسهم المشروع في البورصة .

٢ - معدل الزيادة المتوقعة في التوزيعات

المستقبلية لأرباح المشروع .

٣ - معدل العائد المتوقع في المستقبل من

التوزيعات .

٤ - نشاط الأسهم في ضوء حجم العمل

التجاري .

٥ - أثر الضريبة على الأرباح الرأسمالية أو

أرباح الأسهم .

٦ - نسبة الأرباح التي يستخدمها المشروع في

إعادة الاستثمار .

٧ - معدل الزيادة السابقة لتوزيعات الأرباح

بالنسبة للسهم .

٨ - معدل العائد الحالي من توزيعات الأرباح .

٩ - ثبات التوزيعات السابقة .

١٠ - معدل العائد السابق من التوزيعات .

الاقتصادية التي تحكم الصناعة ككل والنشاط ، ويرى الباحث أنها تمثل أهمية أقل إلا إذا وجدت مؤشرات معينة تشير إلى اتجاه غير عادي للازدهار أو الانكماش في الصناعة أو النشاط .

جـ. كفاءة إدارة المشروع .

من المتعارف عليه أن نجاح أو فشل المشروع يتوقف على كفاءة الإدارة وحسن أدائها ولعل العنصر يفسر لنا استعداد المستثمرين لدفع مبالغ أكبر في المشروع إذا كانت مستقلة إليه ملكية المشروع وإدارته معاً باعتبار أن العامل الهام والمؤثر وراء انخفاض كل من القطاع العام وقطاع الأعمال هو انخفاض كفاءة الإدارة وهذا يفسر لنا أيضاً ارتفاع قيمة المشروعات التي

يتم طرحها للبيع بعد تحرير إدارتها أو مباشرتها بواسطة شركات متخصصة أجنبية كالفنادق إلى جانب عامل مهم هو إصلاح هيكلها التمويلية أما المعلومات متوسطة الأهمية فمعظمها تتعلق باحتياجات المستثمرين بالنسبة لمستقبل الورقة أو الأسهم بالإضافة إلى الأرباح المحتملة في المستقبل باعتبارها مؤشراً لسلوك أسعار الأسهم في البورصة والملاحظ أن مستقبل المشروع يحظى باهتمام أكبر من الاهتمام بالتوزيعات أو الأرباح المحققة المنشورة وقد أوضح أحد الكتاب تطور نطاق ومضمون البيانات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المنشورة في ظل متطلبات سوق رأس المال .

العناصر المؤثرة	الوضع الحالي	الاتجاهات الحالية	التغيير المطلوب
تحديد المستخدمين .	حملة الأسهم الدائنين . المديرون . الجمهور العام .	زيادة مجموعات حملة الأسهم . الدائنين المديرون الجمهور العام .	التوسع في مجموعات الجمهور .
تقرير احتياجات المستخدمين	تقييم التقدم الاقتصادي وتحديد وعاء الضريبة . المعاونة في اتخاذ قرارات الاستثمار . التعبير عن المعاملات الداخلية بوحدة نقدية .	تشجيع الأنشطة الرقابية وتحسين قرارات الاستثمار .	مقابلة احتياجات المستخدمين من المعلومات وخلق الثقة في أنشطة الشركة بواسطة الجمهور العام . وتقديم تقارير واقعية من الأنشطة الداخلية والظروف البيئية التي لها طبيعة مالية واقتصادية .
مقابلة احتياجات مستخدمي البيانات .	الرقابة الحاسوبية والمحاسبية ووضعها في تقارير رقمية وسلامة القوائم المالية والحسابات الختامية ورقابة على الأحداث المالية .	الاعتماد على الحاسبات الآلية مع الاهتمام بالأهمية النسبية والتنبؤ بالمخاطر كمقدرة الشركة على الاستمرار واحتمالات المسر المالي واستخدام أساليب إضافية للتقارير الرقمية .	التوسع في نظم المعلومات وزيادة جودة التقارير واستخدام الأساليب الكمية والرياضية وأساليب التنبؤ وإستخدام الوسائل متعددة الأغراض Multimedia (الإنترنت) والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للمشروع .

القوائم المالية ودورها في الإفصاح المالي المناسب انتهت إحدى الدراسات إلى أن ٧,٩ ٪ من المستثمرين يعتمدون على القوائم المالية المنشورة في الحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية . كما انتهت دراسة أخرى إلى عدم وجود أى علاقة بين تغير الطرق والسياسات المحاسبية التي تبرزها القوائم المالية المنشورة وبين أسعار الأوراق المالية وطلب المستثمرين على هذه الأوراق .

وأرجع البعض ذلك إلى قصور القوائم المالية كمصدر لتقييم المشروع ، لأنها لا تعرض أى معلومات عن المستقبل الذى يحتاجه المستثمر مما يدفع المستثمر إلى محاولة الحصول على هذه البيانات من جهات أخرى مثل سماسرة الأوراق المالية وبيوت الخبرة والصحف أو أى مصدر آخر يوفر بيانات عن مستقبل الورقة .

ضرورة تطوير القوائم المالية المنشورة لتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية :-

سبق أن انتهى الباحث إلى عدم اعتماد المستثمرين على القوائم المالية بشكل ملحوظ يرجع إلى أن القوائم المالية المنشورة حالياً لا تتضمن بيانات عن المستقبل ولا تحوى أى قدر من التنبؤ يمكن أن يساعد هؤلاء المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار نظراً لأن هذا القرار يعتمد على قدر كبير من البيانات تتعلق بالمستقبل والقوائم المالية الحالية لا تعكس إلا

بيانات تاريخية ومن ثم فلا بد من تطوير القوائم المالية المنشورة لتعكس هذه البيانات لأن ذلك من شأنه تقليل عدم التأكد الذى يشعر به المستثمر بالنسبة للمستقبل وكذلك تنبؤات الإدارة التى تفيد المستثمرين في التقييم المناسب للمشروع ، إن كثيراً من المستثمرين الحاليين والمحتملين لا تتوافر لديهم المعرفة الحاسبية الفنية ومن ثم يصعب عليهم تحليل وفهم القوائم التقليدية ومن ثم يجب إظهار القوائم المالية في صورة مبسطة تسمح بتفهم البيانات الوارد بها وكذلك تلخيصها .

ويقترح الباحث بعض النسب المالية التى تفيد في الوقوف على حقيقة المركز المالى للمشروع وموقف ربحيته ويقترح الباحث إضافة هذه النسب المالية السائدة في النشاط أو الصناعة لأن أى رقم يفقد مغزاه بدون إجراء مقارنة مع غيره من المؤشرات وحرصاً على عدم المبالغة في التقديرات المستقبلية يرى الباحث ضرورة الإشارة إلى الأساس العلمى الذى تم الاستناد إليه في وضع هذه التقديرات والتنبؤات .

المبحث الثاني

جودة عرض المعلومات المفصّل عنها

جودة عرض المعلومات في ظل المتغيرات البيئية السائدة

حدد البعض خصائص جودة المعلومات

المحاسبية كما يلي :-

١ - إمكانية الوصول إلى المعلومات Accessibility

٢ - الشمولية Comprehensiveness

٣ - الدقة Accuracy

٤ - الملائمة Appropriateness

٥ - التوقيت Timeliness

٦ - الوضوح Clarity

٧ - المرونة Flexibility

٨ - القابلية للتحقيق Verifiability

٩ - عدم التحيز Freedom From Bias

١٠ - القابلية للقياس الكمي Quantifiability

ولا شك أن جودة المعلومات المحاسبية التي يتضمنها تقرير مراجع الحسابات من العوامل التي تعمل على بناء الثقة في تقارير مراجع الحسابات عن القوائم المالية المنشورة وبالتالي في دور مراجع الحسابات الخارجى ، ويرى الباحث أن جودة المراجعة تتطلب تذييل تقرير مراجع الحسابات بالنسبة المالية التي تعطى صورة واضحة عن طبيعة نشاط الشركة وأدائها وريحياتها ومدى قوة وضعف المركز المالى وبالتالي يعطى التقرير صورة حقيقية وعادلة عن حقيقة المركز المالى وأرباح هذه الشركات ، وقد حددت لجنة الأعمال المالية التابعة لمنظمة التعاون الأوروبى فى التقرير المقدم فيها بشأن التجارة الإلكترونية المبادئ الأساسية التى يجب أن تحكم وتنظم المعلومات المعروضة لأغراض التجارة الإلكترونية وكذلك ما جاء فى إطار المبادئ الواجب إرساؤها لتحقيق عالم بلا حدود الذى قامت من أجله التجارة الإلكترونية وهذه المبادئ هى :-

أ (الجيلد من خلال توفير أفضل الصور والمعاملات لكل المتعاملين مع الشبكة .
ب (الكفاءة بأن تعمل التجارة الأليكترونية على تخفيض التكاليف والأعباء المتعلقة

بالمعاملات التجارية بقدر الإمكان .

ج (الفاعلية والعدالة وذلك من خلال توفير

المعلومات الضرورية فى الوقت المناسب .

د (المرونة من خلال ديناميكية تتواءم مع

التطورات التى تحددت فى مجال

التكنولوجيا والتجارة .

الفصل الرابع

دور شبكة الإنترنت فى التغلب على مشاكل أسواق رأس المال وعرض المعلومات والإفصاح للوصول إلى الأسعار العادلة

المبحث الأول

استخدام شبكة الإنترنت فى التغلب على

مشكلة القدرة الاستيعابية لأسواق رأس المال

إن غياب أو نقص الوعى الاستثمارى فى الأوراق المالية سيزيد المشكلة تعقيداً إضافة إلى وجود أوعية ادخارية أكثر جاذبية من الاستثمار كل هذه العوامل وعراقيل أخرى تثبئ بأن سوق الأوراق المالية المصرية ستكون قدرته الاستيعابية لأسهم الشركات التى سيتم الاكتتاب فيها سيكون ضعيفاً وهذا الأمر له تأثيران :-

١ - إطالة أمد الاكتتاب وزيادة تكلفته لطرح هذه الأسهم على دفعات أو عدم اكتمال الاكتتاب فيها أكثر من مرة .

٢ - انخفاض قيمة الأسهم المتداولة عن القيمة الحقيقية أو العادلة لأن الأسهم شأنها شأن أى سلعة خاضعة للمرض والطلب .

ومن ثم لابد من توسيع رقعة هذه الأسواق وامتدادها إلى باقى الأسواق العربية والأجنبية وربطها بها ، وتزويد المستثمر الأجنبى الحالى والمحمتمل بالبيانات التى تشجعه وتدفعه إلى الاستثمار فى الأوراق المالية وتقلل من مخاطر الاستثمار فيها ، ووجود سوق فعال وعادل لن يتأتى إلا بتوسيع نطاق السوق ولعل التوسع المناسب هو ربط الأسواق المحلية بالأسواق الأجنبية أما الوسيلة فقد عرضها الباحث فى الفصل الأول عند الحديث عن شبكة الإنترنت وانتهى فيها إلى ضرورة ربط أسواق المال المصرى بأسواق المال الأجنبية وأوضح الباحث وجود نظم خاصة بالبورصات وأسواق رأس المال بالشبكة توفر معلومات للمستخدمين تساعدهم فى الاكتتاب هذه الأسهم أو الإقبال على شرائها كما تقدم منظومة الإنترنت أسلوباً متميزاً لترويج هذه الأسهم عن طريق تقديم بيانات ومعلومات كاملة من جهة أو عن طريق الإعلانات ونشر كل ما يتعلق بهذه الأسهم عن طريق الشبكة من مؤشرات ونسب مالية وتنبؤات مستقبلية من جهة أخرى ، إضافة إلى أن شبكة الإنترنت ستجعل المستثمر الداخلى يقبل على الأسهم المتداولة نتيجة ما توفره له الشبكة المحلية والعالمية من بيانات متعلقة بهذه الأسهم .

المبحث الثالث

شبكة الإنترنت وتحسين أسلوب العرض والإفصاح

إن نشر بيانات عن الأوراق المالية عن طريق شبكة إنترنت أو استخدامها فى تداول الأوراق المالية سيجعل البورصات والشركات التى تتداول أسهمها قادرة على الاستفادة من أشكال الإفصاح والتقارير التى تصدرها الشركات فى الخارج فى الإفصاح عن بيانات الشركات المصرية التى تتداول أسهمها ، كما إنها سوف تلتزم بما تشترط أسواق رأس المال الأجنبية والمربية من ضرورة عرضه والإفصاح عنه فى البيانات أو القوائم المنشورة أو تلك التى يجب تقديمها دورياً إلى هذه الأسواق ، إضافة إلى أن البورصات العالمية تشترط إضافة إلى المعايير الدولية تطبيق بعض المعايير السائدة فى هذه البلاد مثل المعايير الأمريكية أو الإنجليزية أو الكندية إلخ ... والتى لا يقابلها معايير دولية أو تعتبر معايير أكثر دقة فى هذا الشأن مما يودى بالتالى إلى تحسين وتطوير العرض والإفصاح والاستفادة من كل جديد سواء فى معايير المحاسبة أو المراجعة الدولية ، أو فى البيانات التى يطلبها المستثمرون فى هذه الأوراق أو أساليب العرض التى توفر قدراً من الشفافية والإفصاح وكل ذلك يكون سبباً لتثقيف البورصة ، وكذلك إمكان توفير بيانات أكبر من تلك التى يمكن أن تتضمنها البيانات المنشورة أو القوائم المالية لمواجهة متطلبات واحتياجات مستخدمى هذه البيانات أو متطلبات أسواق رأس المال .

المبحث الثالث

دور شبكة الإنترنت في تحديد السعر العادل للأوراق المالية

سبق أن تناول الباحث خطر اقتصر طرح أسهم الشركات المكتتب فيها في السوق المحلي لأنه سيؤدي بالإضافة إلى إطالة أجل الاكتتاب إلى تحديد أسعار هذه الأسهم بأقل من قيمتها الحقيقية وقيمها العادلة نتيجة نقص القدرة الاستيعابية للسوق ، وأن اتساع السوق من شأنه القضاء على هذه المشكلة لأنه سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم المعروضة ولعل أسرع طريق لاتساع السوق هو بالإضافة إلى عقد اتفاقيات مع الأسواق العالمية لتتناول هذه الأوراق بها استخدام إمكانيات شبكة الإنترنت العملاقة مما سوف يؤدي بلا شك إلى اتساع هذه السوق بحيث يمكن للمستثمرين الحاليين والمتوقعين أن يتصلوا عن طريق الشبكة بهذه الأسواق إضافة إلى إتاحة الفرص لسماسرة الأوراق المالية في الخارج للشراء من البورصة في ضوء البيانات التي تبثها الشبكة وبرامج الترويج التي سوف تنشرها هذه الشبكة للمهتمين بمجال الأعمال والاقتصاد. والأوراق المالية في الخارج إضافة إلى نشر بيانات عن الأسهم في الخارج سيجذب استثمارات العرب والمصريين والأجانب وسيدعم الثقة في هذه الأوراق مما سوف ينعكس أثره على سعر الأوراق سواء عند الإصدار أو التداول وأن العالم الآن أصبح بلا حدود فشبكة الإنترنت جعلت العالم قرية كونية ومن ثم لا يجب أن نقف أمام هذا التطور متفرجين وفي قدرتنا الاستفادة منه.

المخلص والتوصيات

- تناول الباحث في هذا البحث دراسة دور التجارة الإلكترونية متمثلة في أهم أدواتها وهي شبكة الإنترنت في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال فتناول الباحث التجارة الإلكترونية (التعريف بها ومزاياها ومكوناتها وهيكلها) وشبكة الإنترنت وعلاقتها ببورصة الأوراق المالية محلياً وعالمياً ثم تناول الباحث مكونات وهيكل الإنترنت مع التركيز على الشبكات التي تخصص لمعاملات الأسواق المالية .
- ثم تناول الباحث تقييم كفاءة أسواق رأس المال وشروط نجاحها .
- كما تناول الباحث المعلومات الواجب الإفصاح عنها وجودة عرضها في ضوء احتياجات وتفصيلات مستثمري الأوراق المالية .
- ثم تناول الباحث دور شبكة الإنترنت في التغلب على مشاكل أسواق رأس المال وعرض المعلومات والإفصاح للوصول إلى الأسعار العادلة والتي تضمن استقرار البورصة وعدم تعرضها لتقلبات كبيرة .

وانتهى الباحث إلى النتائج التالية

- ١ - تمثل التجارة الإلكترونية وسيلة تعاهد وإبرام المعاملات في بورصات الأوراق المالية إضافة إلى كونها وسيلة لتوفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمرون .
- ٢ - توفر التجارة الإلكترونية إفصاحاً كافياً عن الأوراق المالية ومساحة أكبر للإفصاح

الاختياري لأنها تتضمن معلومات مالية وغير مالية يحتاجها المستثمرون عند اتخاذ قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية لمحدودية فائدة القوائم المالية التي يوفرها العرض الحالي التقليدي .

٣ - تعتبر التجارة الإلكترونية وسيلة فعالة للوصول إلى القيمة العادلة للأوراق المالية من خلال خلق سوق متسع يصعب إحداث تأثيرات سعرية فيه وبالتالي ضمان استقرار المعاملات وعزل التأثيرات السلبية عنها .

٤ - تزيد التجارة الإلكترونية من القدرة الاستيعابية لأسواق رأس المال مما يعمل على مضاعفة الاستثمارات من خلال ضمان نجاح الاكتتاب في الأسهم الجديدة وزيادة

معدل تداول الأسهم الحالية .

٥ - تعمل الشبكة على تنمية الوعي الاستثماري بالنسبة للأوراق المالية وإجراء التعامل مع البورصة بسرعة وتكلفة أقل .

٦ - تمثل التجارة الإلكترونية أداة فعالة لإنشاء بورصة عربية موحدة وتدفع الاستثمارات فيها مما يعمل على مضاعفة الاستثمارات المشتركة وتوظيف الاستثمارات العربية في خدمة البلاد العربية ونواة للتعاون الاقتصادي العربي المشترك وربط البورصات العربية من خلال شبكة واحدة لتحقيق هذا الغرض كما تمثل وسيلة فعالة لربط البورصات العربية بالبورصات العالمية .



شركة بيع المصنوعات المصرية

لدينا دائماً ما نسعدكم به

أرقى معروضات ٢٠٠٤

بأسعار خاصة لعملائنا



- * الأناقة والجمال والذوق لكل أفراد الأسرة .
- * الأجهزة الكهربائية والمنزلية المتطورة لست الحبايب .
- * أرقى عروض السجاد والبياضات والبطاطين لبیت أكثر تأنقاً .

معكم في كل المناسبات السعيدة

شركة مصر / إيران للفزل والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراثكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراثكس المدفوع (٥٤,٧٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١% للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والفزل والنسيج والملايس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للإستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراثكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر
على كوتزوشل.

• قد جهزت ميراثكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الفزل الرفيع:-

الطاقة - ٧٣٦٥٦ مردن

الإنتاج - ٣٦٠٠ طن

• الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٣ إنجليزي

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

مصنع الفزل السمين:-

الطاقة - ٣٢٠٠ روتر

الإنتاج - ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراثكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأوروبا

أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا

(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٧٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)

الى تعرفه

إن بطاقتنا المصرفية مزاياها كثيرة



الى ما تعرفوش

إن إجراءات إصدارها سهلة وسريعة

بنك التعمير والإسكان لأنه يفكر فيك .. وحرصاً أن يسهل عليك كل تعاملاتك المالية .. يقدم لك مجموعة من البطاقات المصرفية المتميزة ببطاقة HDBank للصرف الألى واللى يمكنك من التعامل مع حساباتك الشخصية وتعمل سحب نقدي من ماكينات الـ ATM من أى مكان وفى أى وقت على مدار ٢٤ ساعة أى يوم فى الأسبوع، أو تستعلم عن رصيد حسابك أو تدفع كل التزاماتك، وكم أن يقدم لك بطاقة ماستر كارد الذهبية والعادية، أكبر بطاقة ائتمان عالمية، بإجراءات بسيطة جداً وخدمات كبيرة جداً.

فليك مع اللى يفكر فيك فى ٤٠ فرع من مارينا لأسوان ..



بنك التعمير والإسكان
يفكر فيك

عايز تعرف تفاصيل أكثر ..
اتصل ١٩٩٩٥



البطاقات المصرفية